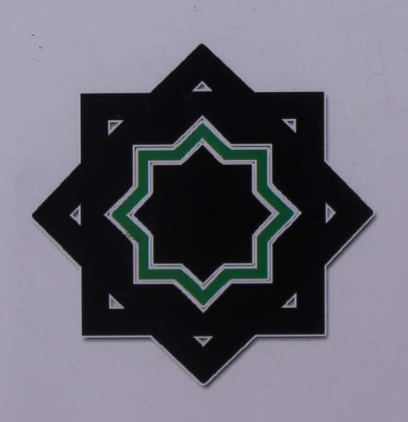
عُدَّةُ المصحِّحِ اللُّغويِّ

والكلام المباح



الدكتور طه محسن

جامعة بغداد - كلية الآداب



عُدَّة المصحِّح اللُّغويّ

والـكـلام الـمـبـاح

الكتاب: عُدَّة المصحَّح اللُّغويّ والكلام المباح

تأليف: د. طه محسن

الطبعة الأولى: ٢٠٠٩

تصميم الغلاف: جيهان خير



Al-Yanabia

Sweeden – Stokholm

TEL: 0046 8 367207
073 6823033 - 070 5174646

دار الينابيع

طباعة. نشر. توزيع

سورية - دمشق

٦٣٤٨ ✉ ٠٩٤٤٦٢٨٥٧٠

E-mail: syanabeea@yahoo.com

عُدَّةُ المصحِّحِ اللُّغويِّ والكلام المباح

الدكتور طه محسن

جامعة بغداد - كلية الآداب



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

نشطت في العصر الحديث حركة التصحيح اللغويّ، وها نحن أُولاء نرى حاملي ألويتها قد تنوعت ثقافتهم، واختلفت مشاربهم اللغوية والأدبية، وتفاوتت أساليبهم في الاستقراء، فمنهم المختصُّ باللغة، العارف بخصائصها وقواعدها، ومنهم دون ذلك اختصاصاً ودرايةً وتمكُّناً من التصويب. فلا شكَّ، والحال هذه، في أن يرافق البحوثَ شيءٌ من التشدُّد في قبول الكَلِم والخطأ في النقد، والتسرع في الحكم، فينتج عن ذلك تخطيءُ ما هو صحيح.

وإذا كنَّا لا نشكُّ في أنَّ أكثر الكاتبين أصابوا في القول، ومكّنت كلماتُهم المثقفين من تصحيح ما قد يَوهَمُون فيه فانَّ منهم من تصدَّى للموضوع ولمَّا تكتَملْ عنده عُدَّة النقد اللغوي، حتى باتَ المتتبِّع لِمَا يُنشر ويُذاع، ولِمَا يُفتَى به في المناقشات العلمية مشفقاً على اللغة مما يُصطنَعُ لها من قيود التعبير.

وطالما شعرتُ، وأنا أراقب ما يُصدره هؤلاء من أحكام، بأنَّ في بعضها غلُوّاً، وفي بعضها الآخر خروجاً عن الصواب. وبات للموضوع حاجةٌ إلى الحَيطة والحذر. وهذا دفعني إلى التنبيه على خطورة الأمر ووضع المعالم الهادية إلى تجنب المزالق في مقالات هدفها الدعوة إلى التحفظ في الأحكام، والأمانة في النقل، والعودة إلى استقراء دقيق لتراث اللغة العربية في مواردها جميعاً، وإشاعة ما نجده فيها من أساليب وصيغ وموادّ لم تأخذ طرقها إلى كتب القواعد والقوانين اللغوية، وبذلك نكون قد وسَّعنا على المنشئين مجاري الكلام وسبل التعبير ولم نفرط في ثروة لغوية لنا حاجة ماسَّة إليها.

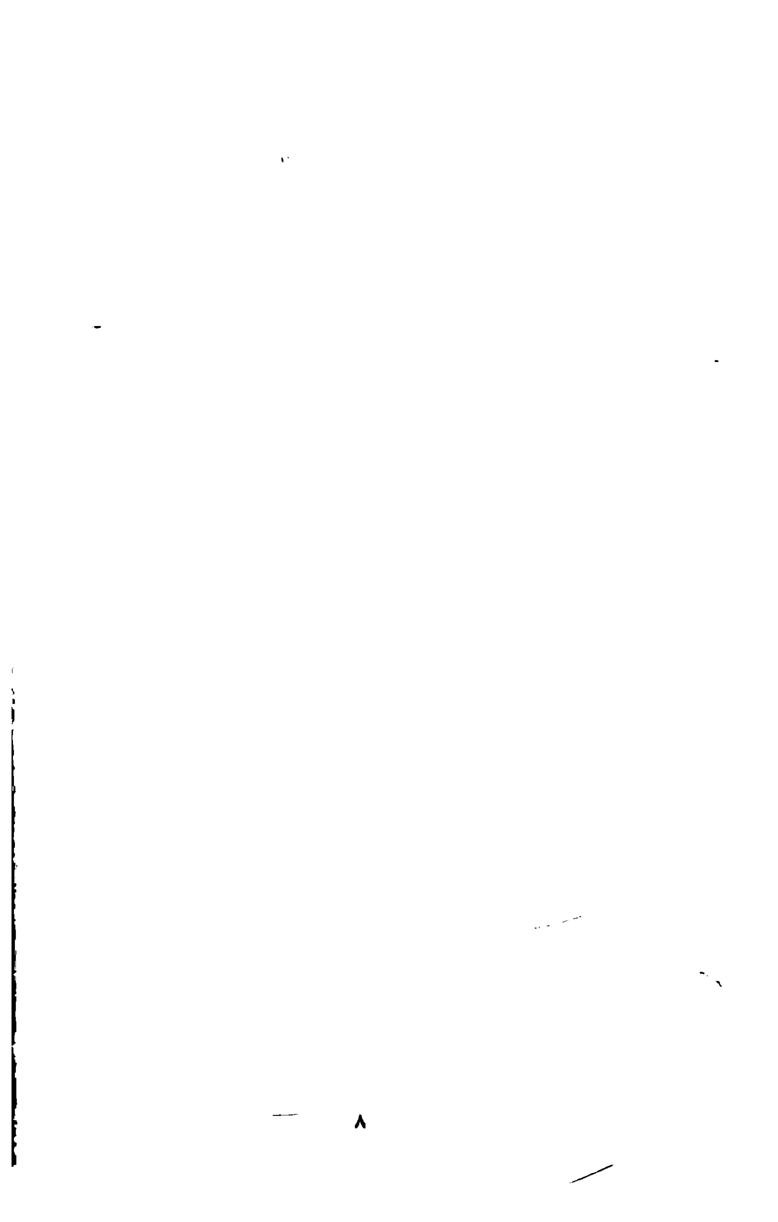
وكان المقال الأول الذي ضمه هذا الكتاب تحت عنوان (في التصحيح اللغوي)، وهو المنشور في الجزء الرابع من مجلة (الضاد) الصادرة في بغداد سنة ١٩٩٠م ، والمقال الثاني تحت عنوان (عُدَّة المصحح اللغوي) وهو المنشور في العدد السابع والعشرين من مجلة (التعريب) الصادرة عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر في دمشق عام ٢٠٠٤م، تليهما دراسة تحليلية لكتاب الدكتور خليل بنيَّان الحسُّون الأُستاذ في جامعة بغداد (في التصحيح اللغويّ والكلام المباح) الذي نشرته مكتبة الرسالة الحديثة في عمّان سنة ٢٠٠٦م.

أطمع أن يكون هذا المنشور حلقةً في سلسة المؤلفات التي وضعها الباحثون وهم يبغون تنزيه اللغة العربية الكريمة ممّا يكدِّر صفوها، وإنصافَ الصحيح من ألفاظها وتراكيبها وتبرئتَه من شُبهة الخطأ.

والله الموفق إلى أهدى السبل.

الدكتور طه محسن

جامعة بغداد ـ كلية الآداب



في التصحيح اللغوي

حظيت اللغة العربية بالاهتمام الكبير من لدن العلماء منذ أن بزغ فجر الإسلام. وصار لها في النفوس من الإكبار والاحترام، حين اختارها الله عزَّ وجلَّ لوحيه ما أظهرها على اللغات كلّها. وظلّت خلال العصور لغة الدرس، والأدب، والفكر، والسياسة، والبحث، .وما زالت شجرتها المباركة باسقة الظلال، دانية الجنى، أصلها ثابت، وفرعها في السماء تؤتي أكلها الطيب كلَّ حين بإذن الله.

وما ثباتها وديمومتها إلا بسبب جهود جبارة مخلصة بذلها أبناؤها وأحباؤها في جمعها ، وتدوينها، وتسجيل قواعدها، وضبطها، وشرحها، وبيان أساليبها وسماتها ودقائق تصرُّفها، والاحتفال بآدابها. حتى تمَّ لهم اختراع فنون شتَّى تقوم على خدمتها، ودراسات رائدة أعانت على بقائها حيّة معطاء.

ولقد رأى هؤلاء، زيادة على ذلك . أنَّ ممّا يخدم عربيتهم الإبقاءَ على ألسنة الناطقين بها قويمة فصيحة، خالية من شوائب اللحن والعجمة. وصيَّروا الأمر واجباً ألزموا أنفسهم القيام به

وتنفيذه. فطفق كثيرون منهم ينبهون على أساليبَ تقع في كلام العرب وكتاباتهم مما عدُّوه مخالفاً للأُصول والقواعد والضوابط الصحيحة، وللاستعمال الذي جرى عليه العرب في كلامهم . فكانت مصنفات هدفُ أصحابها تقويم الألسن، وإصلاح أغاليط الكتّاب، وبيان ما تلحن فيه العامَّة، وتتوهّم فيه الخواصُّ.

وخَلَف من بعدهم خَلْف اتبعوا سبيلهم في تسجيل الأغاليط، وتقويم الأساليب، والتنبيه على عثرات الألسن، وهفوات الأقلام في الصحف والمجلات وفيما يصدر من سيل المطبوعات. وقدَّموا ملاحظاتهم في مصنفات تلفت عنواناتها الانتباه إلى أنَّ مادتها هي "التخطيء" و"التصحيح" و"النقد اللغوي" . مثل "أخطاء لغوية" و"معجم الأخطاء الشائعة" و"قل ولا تقل"، وما نسج على منوالها.

وهذا العمل من الأهمية بمكان. وهو على جلال نفعه في التوعية اللغوية، من الخطورة بمكان أيضاً، إذ يوجب على القائم به أن يتذرَّع بثقافة لغوية عربية جيدة، واطلاعٍ على مصادر اللغة، وتمكُّنٍ من معرفة أساليبها وأسرارها وخصائصها واختلاف دلالة مفرداتها، وتطورها، ودراسةٍ متقنة لعلومها وبلاغتها، ونظر فاحص في نتاج الشعراء والأدباء في العصور الأولى، وفي كتب الحديث الشريف، والسيرة النبوية العطرة، والاطلاع على قرارات المجامع العلمية واللغوية فيما

يتعلق بإقرار الأساليب والألفاظ أو حظر استعمالها.

إنّ الأخذ بهذا الذي ذكرته هو مما يجب أن يتوسل به المنتسب لحركة التصويب اللغوي وهو يقوّم أساليب الناس ويحكم عليها جوازاً أو منعاً، وبغيرها لا يكون موفقاً في أكثر أحكامه.

فلا غرو أن نجد قسماً ممّن كتب في هذا الجانب حين لم يبلغ المستوى المطلوب أو نصيفه قد جارَ في حكمه، وفاتته الحجة المقنعة. والدليل القويُّ، فخبط وخلط، وواقع الشطط، وغرق فيما أراد أن ينتشل منه الآخرين.

أقول قولي هذا وأنا أرى الظاهرة نفسها تعود على أشدّها في أيامنا هذه، إذ فتحت لها الصحف صفحاتها، وصارت تملأ حيِّزاً غير قليل من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وما فتئنا نقرأ ونسمع ملاحظات كثيرة تدور حول التصحيح، يحدو أصحابَها أحياناً تلبيةُ ما صدر من الجهات العلمية من توجيهات اشتملتها أنظمة وتعليمات تؤكد العناية باللغة العربية، والمحافظة على سلامتها ونقاوتها وتعزيز مكانها في العصر الحديث، وصار إسهام الأساتذة بنقد الأساليب اللغوية واجباً وضعت كليات الآداب والتربية على عاتقها القيام به، ونصت عليه في خططها السنوية الخاصة بها تطبيقاً لتلك التوجيهات.

وإذا كنا لا نشكُّ في أنَّ أكثر الكاتبين أصابوا الرأي، وحفزَت ملاحظاتهم المثقفين إلى تصحيح الألفاظ ، وتوخِّي سلامة الأُسلوب فانَّ منهم من جَرَى في الميدان ولما تكتمل عنده أداة النقد والمعرفة اللغوية الحسنة، حتى بات المتتبع لما ينشر مشفقاً على اللغة مما يصطنع لها من قيود القول وأسوار التعبير.

وطالما شعرت، وأنا أطالع مثل هذه المقالات، بأنَّ في بعض الأحكام غلوّاً، وفي بعضها الآخر خروجاً عن الصواب. وبات الأمر محتاجاً إلى الحيطة والحذر. فرأيت من الواجب ذكرَ مسائل ليكون القوم على بيِّنة منها. وفي مقدمتها أدعو إلى التأني في التنبيه، والأمانة في النقل، والدقة في الحديث، والحيطة في إصدار الحكم، لئلا تشيع الفوضى، ويضيع الصواب، ويختل نظام الحديث، وتضيق على المنشئين السبل، ونفرط بثروة لغوية لنا حاجة ماسَّة إليها.

إنَّ ملاحظاتي تقع في الأُمور الآتية:

الأمر الأول: أنّ القسم الأعظم من التنبيهات ليست جديدة، ولا هي من بنات فكر الكاتبين المحدثين، وإنما نقلت من لغويين سابقين قدماء وغير قدماء. سمعنا بها، وقرأناها في الكتب والمجلات مرات عدة، حتى إننا لنجد الفكرة الواحدة تدور في أكثر من مكان، ويسجلها أكثر من كاتب في أوقات

متقاربة أحياناً. على أنَّ هناك من تجرَّأَ على النقل الحرفي من كتب التصويب حين قصَّر به شأوُ التحقيق والتدقيق من غير أن يأتي بجديد.

إنَّ نقل الآراء واستنساخ الأفكار من غير الإشارة إلى مصدرها أو إلى أصحابها مجانب للأمانة، وغمط لفضل الباحثين، إذ يوحي ذلك إلى القارئين خاصة بأنه من عطاء الكاتب "الناقل". والحقُّ يوجب الإشارة عند التصويب المكتوب إلى صاحب الرأي أو إلى مصدره، أو إلى كليهما، متعدداً كان المصدر أم واحداً.

وحسناً يفعل الدكتور محمد ضاري حُمّادي، وهو ممّن شُغل بهذه المهمة، حين يأخذ بهذا الأدب فيما يلتقط من صور ما يسمّيه (الأخطاء اللغوية الشائعة) فيذكر أحياناً الأصول الأُول المكتشِفة لما يكرَّر التنبيه عليه. يظهر هذا مثلاً في تعقيبه على القائلين: (ما كلمته أبداً) و(لا أكلمه قط). فقد ذكر من المتناولين هذا التعبير: أبا القاسم الحريري ت٥١٦هـ ثم تلاه في القرنين السابقين كل من: ميخائيل الصبَّاغ، وشاكر شُقير، وإبراهيم اليازجي، وإبراهيم المنذر، وأسعد داغر، وأحمد بن أبي الخضر منسي، وزهدي جار الله، ومحمد العدناني.

ومن طريف ما ذكره الدكتور محمد ضاري في هذا الحقل من التعقيب نفسه أنه رأى (وضْعَ "قط" مع المضارع في عبارة من

كتاب في التصحيح اللغوي الحديث. فقد جاء في الصفحة ٤٦ من كتاب "أخطاء لغوية" قول المؤلف: لا يعرفون قطُّ، وهو يصحح قولهم: لا يعرفون بالمرة. وكان اللازم استعمال "أبداً" في موضع "قط" فتكون العبارة: لا يعرفون أبداً)[1].

الأمر الثاني: قد يأتي الاعتراض على الصحيح أحياناً من قلة المعرفة بخصائص اللغة، وأساليب البلاغة، وما تلبسه الكلمة من ثياب المجاز، فتتبهم حقيقتها على الناقد، ويمنع استعمالها للمعاني التي انتقلت إليها حين جازت مدلولها اللغوي بسبب تحكيمه المعجم وحده، واعتماده عليه في استخراج المعنى والدلالة.

وملاحظة هذا الأمر يجنِّب أهل "التصحيح اللغوي" الوقوع في المزالق، إذ ما لهم بدٌّ من ان يحسبوا لتغير دلالة اللفظ وتقلب الكلمة بين معناها الحقيقي ومدلولات مجازية حسابه في الاستعمال.

ولهذا الجانب عند علماء العربية اهتمام واسع. فقد انتبهوا منذ أوَّل العهد بالتأليف إلى توسُّع العرب في استعمال الكلمات بأكثر من معنى، فقسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز. والمجاز عندهم هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في أصل اللغة لعلاقة بين الوضعين. ثم راحوا يرصدون هذه العلاقات التي

---

(١) جريدة القادسية (بغداد): العدد ٢٧٥٢ في كانون الثاني ١٩٨٨م.

سوَّغت ذلك التوسع، وثبتوها في مصنفاتهم[1].

والحقيقة نفسها تقسم عندهم إلى: الحقيقة اللغوية، والحقيقة ا' رعية، والحقيقة العرفية، ويختلف معنى اللفظ في كل منها عنه في الأُخرى.

إنَّ هذه الصفات التي وُسمت بها العربيَّة مكنَّتها من الاتساع، وأعان على ذلك طابعُ المرونة الذي انمازت به، فكانت أهلاً لأن تستوعب العلوم، والفنون، والمعارف، والأفكار، غير منطوية على نفسها. أليست هي التي وسعت كتاب الله لفظاً وغاية؟

ولقد أحسن اللغويون والبلاغيون، بعدما عرفوا من هذا الأمر ما عرفوا، فدرس جمع منهم الألفاظ على أساس دلالتها المجازية، أو اتساع استعمالها لتحقيق الأغراض الشرعية والعلمية وغيرها. وفي الرجوع إلى معجم "أساس البلاغة" للزمخشري ت ٥٣٨هـ و"المصباح المنير" للفيُّومي ت ٧٧٠ هـ وكتب المجازات ما ينوِّر القارئ الكريم، ويزيد من يقينه.

ولا أُريد أن يُفهم من كلامي أني أدعو إلى التساهل في التجاوز بالألفاظ إلى مدلولات اعتباطية من غير تقيد بالقواعد

---

(١) البلاغة والتطبيق، الدكتور أحمد مطلوب والدكتور كامل البصير ص ٣٣٣ (بغداد ١٩٨٢م).

البلاغية الذوقية سيراً في موكب دعاة التقليد الأعمى لمدارس الغرب في الغموض والرمز المسفّ.

الأمر الثالث: يُقِرُّ بعض المعترضين على الأساليب أحياناً بورود مثلها قديماً إلا أنه لا يصلح لأن يقاس عليه لقلته. ثم يكتفي بعد هذا الإقرار بذكر شاهد، ربما يكون أردأ ما في الباب، أو قد تكون شواهدُ عدَّةٌ ولكنه لا يعرفها. وقد يضيف إلى حجته في المنع أنَّ ما يقابل هذا الاستعمال هو الصواب لأنه يناسب الذوق.

وفي هذا التعليل والتخريج تضييق لمجاري الكلام، فليس من الصواب منع استعمال صيغة مع ورود ما يشابهها ولو قليلاً. وهل للقلة في ألفاظ اللغة ضابط؟ نعم قد يكون هذا الاتجاه مفيداً حين يتعلق الأمر بقواعد الاعراب وعلاماته في النصب والرفع والجرِّ والجزم. ومن الممكن تجاوز الشاذ والنادر، وتجنُّبُ الأخذ بهما في حدود العقل لئلا يفضي القياس على ذلك إلى التفريع والتشعيبِ وضياعِ القاعدة الإعرابية المطردةِ والشكلِ الثابت.

وأما مخالفةُ الدليلِ والشاهدِ للذوق، أو مخالفتُهُ لهما وتحكيمُه في المنع من غير اللجوء إلى المسموع الثابت فمبدأ غير صحيح، لأنَّ الخطأ هو الخطأ، والصواب هو الصواب، والمتذوِّق من يختار من الصواب ما يطابق مقتضى الحال بعد تجاوز الخطأ.

الأمر الرابع: يمنع الكاتب أحياناً استعمال لفظ أو تركيب لغويٍ بحجة عدم وروده بالمعنى أو الصيغة التي نبَّه عليها، ويصدر حكمه من خلال استفتائه واحداً أو اثنين من معجمات اللغة، أو لأنّ الاستعمالَ الصوابَ الذي يقابله قد ورد في القرآن الكريم.

والحُكم المنصف لا يتفق وهذه الطريقةَ في التصحيح؛ لأن كلام العرب واسع وكثير، والمعجم وحده لا ينهض، أحياناً، فيصلاً في إقرار منع استعمالات، إذ إنَّ أشياء ليست بالقليلة ندَّت عن معجماتنا على الرغم مما بذله أصحابها من جهود كبيرة في إحكام أمرها من حيث الجمع والتبويب. هذا فضلاً عن أَنها لم تتعرض بالذكر لأساليب الكلام كلها: حقيقتها ومجازها. ففي كتب الأدب الأُول، وكتب الحديث الشريف، والسيرة ودواوين الشعر وشروحها، وكتب اللغة بأنواعها أساليب، ومشتقات، وموادُّ لم تدخل في المعجمات. وما الاستدراكات عليها، والتكملات التي يصنعها العلماء إلا دليل قويٌّ على أن الاعتماد على بعضها في منع استعمال الصيغ ودلالات الألفاظ غير كافٍ.

ومن الجدير بالذكر هنا عمل الدكتور خليل بنيان لمّا أخذ عليه باحث استعماله صيغة "تبدَّى" بمعنى"بدا" بأنَّ الفعل بذلك البناء لا يؤدي هذه الدلالة، وإنما يعني الاتصاف بالبداوة والإقامة بالبادية. وهو ما ينصُّ عليه المعجم العربي، فراح ناظراً في دواوين من يُحتجُّ بقوله من الشعراء الجاهليين والإسلاميين

والأمويين. فتهيّأ له بعد ذلك طائفة من الشواهد الشعرية المعتبرة زادت على العشرة، وقد جاء فيها بناء "تبدَّى" مؤدياً معنى ثلاثيِّه "بَدَا". ودفعه هذا إلى تتبع المظانِّ المعروفة للشواهد الفصيحة يتسقط فيها ما ساوره الشكُّ في وروده في معجماتنا، فخلص له من ذلك طائفة من الألفاظ بلغت مئة وإحدى وأربعين لفظة أخلت بها معجماتنا[1].

هذا مثال واحد يغني عن الزيادة في البرهان على أنّنا، إن أردنا الحكم على صيغة أو أسلوبٍ ما بالمنع فأنه لا بدَّ من الاستقراء الذي يعزِّز الاطمئنان إلى صحة هذا الحكم.

الأمر الخامس: قد يتسرَّع بعض الكتّاب في إطلاق الآراء حين يجد في نفسه معرفة بأُمور اللغة من غير أن يراجع أحياناً قوانينها التي تحكم طريقة استعمالها، ومن غير أن يتثبت من هذا الرأي، والعجلة واستباق التصحيح في هذا الميدان قد يورثان الخطأ في التقويم.

إن مراعاة الأمور المتقدمة واجبة على من أخذ على عاتقه الانتصارَ للفصيح، وتوجيهَ الناس إلى صواب القول، ذلك أنَّ المتتبع لمقالات أصحاب هذه المهمة يجد مجموعة غير قليلة منها

---

(١) ينظر بحثه "المستدرك على معجماتنا": مجلة آداب المستنصرية. العدد ١٥ سنة ١٩٨٧ م.

لها حاجة إلى تصحيح، إذ لم تصدر عمن احتاط للأمر، وفي المثال المتقدِّم الذي أصلحه الدكتور محمد ضاري، وفي غيره من ردود على المصححين، وفي المثال الآتي الذي سأبيِّن صحته ما يعزِّز الرأي الذي ذهبت إليه:

كتب الدكتور عبد الأمير الورد تحت عنوان (نافذة إلى الصواب) ما نصُّه: (قرأت في رقعة لمثقف قوله: عرِّف خمساً مما يأتي. ثم أورد سبعة عنواناتٍ مذكرةٍ كلِّها. فكان الصواب يقتضي أن يقول: "خمسة" سيراً على نهج العربية في العدد)[1] .

أقول: إنّ الذي استعمل "خمساً" في كلامه قد أخذ بالصحيح تذوقاً أو معرفة. ذلك أنَّ الأعداد المفرَدة، وهي "ثلاثةٌ" و"عشرةٌ" وما بينهما إذا نوِّنت ولم يكن معدودها عاقلاً جاز تجريد لفظها من التاء في الكلام الفصيح، متقدماً كان معدودها أم متأخراً، متعدداً أم مفرداً، مذكوراً أم مقدراً، ذاتاً أم مصدراً صريحاً أم مؤولاً به. فالأصل أن يكون العدد منوناً ومعدوده غير عاقل كما هو استعمال صاحب الرقعة. والشواهد الفصيحة مستفيضة عليه، أنقل منها الأحاديث النبوية الشريفة الآتية:[2].

---

(١) جريدة العراق ـ بغداد: العدد ٣٩٥٥ ـ كانون الثاني ١٩٨٩م.

(٢) هذا الذي أذهب إليه لم أقف على من نصَّ عليه من اللغويين، وقد استندت في تقريره إلى النصوص الفصيحة التي منها الأحاديث الشريفة الآتي ذكرها.

١ - (بُني الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاةِ، وإيتاءِ الزكاة، والحجِّ، وصومِ رمضان) "صحيح البخاري ١/ ١٠".

٢ - (أُعطيتُ خمساً لم يُعطَهنّ أحدٌ قبلي: نُصرت بالرعب مسيرةَ شهر، وجُعلتْ لي الأرضُ مسجداً وطَهوراً .... وأُحلّت لي المغانم .... وأُعطيت الشفاعة، وكان النبيُّ يُبعث إلى قومه خاصة وبُعثت إلى الناس عامة) "صحيح البخاري" ١/ ٩"

٣ - (حقُّ المسلم على المسلم خمسٌ: ردُّ السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز. وإجابة الداعي، وتشميت العاطس) "صحيح البخاري ٢/ ٩٠".

٤ - (مفاتح الغيب خمسٌ: إنّ الله عنده علم الساعة، وينزل الغيث، ويعلم ما في الأرحام، وما تدري نفس ماذا تكسب غداً، وما تدري نفس بأيِّ أرض تموت إنّ الله عليم خبير) "صحيح البخاري ٦/ ٧١. وينظر ٢/ ٤١ و٤/ ٢٧٤ و٩/ ١٤٢".

٥ - خمسٌ من الفطرة: الختان، والاستحداد، ونتفُ الإبْط، وتقليم الأظافر، وقصُّ الشارب) "صحيح البخاري ٧/ ٢٠٦".

٦ - عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ذُكر له صومي فقال لي: (أما يكفيك من كلِّ شهرٍ ثلاثة أيام؟ قلت: يا رسول الله. قال خمساً. قلت: يا رسول الله. قال سبعاً قلت: يا رسول الله. قال: تسعاً. قلت: يا رسول الله ....) "صحيح البخاري ٨ / ٧٦"

هذا غيضٌ من فيض الشواهد آثرت أن تكون من الكلام المرسل، ومن حديث أفصح من نطق بالضاد، وأُوتي جوامع الكلم. واكتفيت منها بما اشتمل على العدد "خمسة" في كتاب واحدٍ لعل فيه غناءاً عما عداه من الأعداد المفردة الباقية التي كثر ورودها في الحديث الشريف فضلاً عن الشعر العربي الفصيح مؤيِّدةً استعمال صاحب الرقعة (عرِّف خمساً ممَّا يأتي.......). ويمكن أن يتلوَ هذا أمثلةٌ على التشدُّد في التخطيء، والتقصير في استقراء النصوص.

ومن هنا يقع على عاتق الذائدين عن لغة القرآن النظرُ إلى الموضوع نظراً سديداً، ورصدُ مساره بدقة، ووضعُ العلامات المضيئة في الطريق، لكي لا يقع الركب في حَيرة وتخبط. ولأجل هذا رأيت أن أختم حديثي باقتراح الآتي من الأمور.

الأمر الأول: للكلمة العربية حاجة إلى درس حياتها، وتتبع

خطوات نمو مدلولاتها، وتلمس تأريخها، ورصد تقلبها على أكثر من معنى بحكم العوامل الاجتماعية، والفكرية، والحضارية والذوقية، والشرعية. فلولا نفر من هؤلاء اللغويين ومن غيرهم طائفة ليتولوا الأمر، وليمهدوا السبيل لوضع المعجم التأريخي للغة العربية الذي يحدِّد أسس انتقال الكلمة في النصوص الفصيحة إلى مدلولات مجازية اقتضاها تطور الفكر العربي بعد ظهور الدين الإسلامي الحنيف، ونتبيَّن منه دقة المصطلحات العلمية والثقافية والسياسية التي يستوجب وضعَها التعبيرُ عن شؤون الحياة، ونكتشفُ الحقائق التي تنبض بها الكلمات في لغتنا المستعملة، وهي تزدهر في خضم الحياة، وتستوجبها الأعراف الاجتماعية بشتّى مصادرها[1]، وليكون هذا المعجم واحداً من موارد الحكم على صواب الاستعمالات اللغوية أو خطئها، ومصباحاً يستضيءُ به المصوِّبون عند الاعتراض على كلام الآخرين.

الثاني: أن يوسَّد الأمر إلى أهله، فلا يُفسح مجالُ النشر في هذا الموضوع الخطير لأيٍّ كان إلاّ المختصين باللغة العربية والمبرزين في درسها، ومعرفة خصائصها ودقائقها. ويلزمُ الصحفَ والمجلاتِ ووسائلَ الإعلام الأُخرى الأخذُ بهذا المبدأ، والكفُّ عن ترويج الفتاوَى اللغوية ما لم تطمئن إلى كفاية الكاتب لغةً

---

(١) البلاغة والتطبيق ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

وفكراً وأمانة.

الثالث: أن لا تؤخذ كلُّ الأحكام الصادرة في هذا الجانب مسلمات تُبنى عليها القواعد، وتُحسم بها الآراء، بل لابدّ من مراجعتها والتثبت من سلامتها. ولذا يجب أن ينتدب المخلصون أنفسهم لغربلة الآراء وتصويبها بالحجة والدليل.

وما أحسن ما يسجله الدكتور محيي هلال السرحان من تعقيبات لغوية سديدة على الشطحات الواقعة ضمن مقالات التصحيح اللغوي، مثل تعقيبه على من منع استعمال الفعل المضارع في جواب "إذا" الشرطية، وتضعيف رأيه بالشواهد الفصيحة[1].

الرابع: ولأجل هذا أرى أن تأخذ المجامع العلمية واللغوية دورها في حسم قضايا صحَّة الأساليب، وبيان الجائز والممتنع منها أُسوة بمجامع لغوية في أقطار عربية[2]، فيوكَل الأمرُ إلى لجان يوضَع بين أيدي أعضائها اللغويين ما كُتب في الموضوع قديماً وحديثاً لتدرسه مسألة مسألة، وتُقرَّ الصحيح منه، وتوهنَ غير الصحيح، وتصدرَ القرارات بهذا الشأن، وتذيعها عن طريق الوسائل الإعلامية، وفي مقدمتها مجلاتها، فيكون موردُ طلاب

---

(١) ينظر: جريدة الثورة (بغداد): العدد ٦٧٤٣ في كانون الأول ١٩٨٨م.

(٢) سورة الرعد، الآية١٧.

العربية صافياً، لا كدر فيه ولا شائبة "فأمّا الزَّبَدُ فيذهب جُفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"[1] صدق الله العظيم.

(١) ينظر على سبيل المثال قرارات لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب وتوصياتها في (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني): العدد ٣٣/ السنة ١١/ عام ١٩٨٧م/ ص ١٣٩ - ١٤٥. وينظر في العدد نفسه ص ٣٣٥ - ٣٤٢ مناقشة الباحث سالم علي السامرائي لأساليب وردت في صحف عربية.

عدة المصحح اللغوي

شرف الله اللغة العربية إذ نزل بها كلامه المجيد، وبه وهبها من الإكبار ما جعلها طوال القرون لغة الفقه، والسياسة، والقضاء والفلسفة والأدب ولغة العلوم كافّة. وكان للرعيل الأول من أبنائها وأحبائها، حين عرفوا هذا التشريف، فضل القيام بجمعها، وتدوينها بعد ما جابوا آفاق بلاد العرب وبواديها، يستنطقون أهلها ويستملونهم. فكان الحصاد تراثاً كبيراً يضاف إلى لغة الكتاب العزيز والحديث الشريف.

ثم نظر هؤلاء ومن جاء بعدهم إلى هذا المحصول نظراً سديداً، فاستنبطوا منه القواعد والضوابط والأُصول، وتركوا في ذلك تآليف تشهد على علوّ همتهم، وجميل صبرهم، وأبدعوا علوماً تقوم على خدمة اللغة، وخدمة القرآن الكريم بها.

ونفرت من هذه الفرق طوائف تحقق كلام الناس، وكتابات المنشئين، وتراقب الألسن والأقلام مراقبة دقيقة، وتسجل ما تراه غلطاً في استعمال الألفاظ والتراكيب، وما تجده مخالفاً للفصيح. ودونوا آراءهم في كتب ورسائل مستقلة عِلاوة عمّا

سُجِّل في مصنفات الأدب، واللغة، والطبقات، وكتب الأمالي، ومجالس العلماء من مادة غزيرة في الموضوع.

وسار الزمن، وتوالت القرون ورجال التصحيح لا يألون نقداً للغة العلماء والأُدباء وسائر أرباب الفنون، واستجدَّت دوافع حَفَزَتهم على ذلك؛ منها: رواج الترجمة إلى اللغة العربية. وكثرة الكتابة في الجرائد والمجلات، وسرعة النشر وتشعب سبله بعد ظهور الطباعة. وتهيأت فئة لانتشال الأساليب المستحدثة واللغات الضعيفة، والوقوف دون ظهورها على لغة الضاد. وبرز كتَّاب في مصر والشام، والعراق، والمغرب، وجهات أُخرى كتبوا مقالات، وألفوا الكتب، وتحاوروا في الأنديات، وطلعوا على الناس بتأليفات تدور عنواناتها حول اللغة العربية وتقويم الأساليب، مثل: (أخطاؤنا في الصحف والدواوين)، و(إصلاح الفاسد من لغة الجرائد)، و(مغلط الكتاب ومناهج الصواب) و(نحو وعي لغوي) و(عثرات اللسان) و(معجم الأخطاء الشائعة) و(لغة الجرائد) و(تذكرة الكتاب) و(الكتابة الصحيحة) و(قل ولا تقل).

وكان لهؤلاء المتأخرين وأولئك الأقدمين أثر واضح في كتَّاب يرومون الآن تخليص اللغة من الشوائب، فراحوا يتداركون ما يرونه غلطاً في التراكيب، وأذاعوا آراءهم في وسائل الأعلام المرئية والمسموعة، واعتادت الجرائد اليومية على تخصيص

أعمدة تتضمن موضوعات في التوعية اللغوية ونقد الأساليب.

ونهدت أقسام اللغة العربية في الجامعات إلى نشر الوعي اللغوي، وجعلت له نصيباً في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية.

فالحركة إذن نشطت في هذا العصر، وها نحن أولاء نجد مؤيِّديها تتنوع ثقافتهم الأدبية، وتختلف مشاربهم اللغوية، وتتفاوت أساليبهم في البحث والاستقراء. فمنهم العارف في اللغة المختصُّ بها، ومنهم دون ذلك معرفة واختصاصاً وتمكناً من التصويب. فلا شكَّ والحال هذه، في أن يرافق البحوثَ شيءٌ من التزمُّت، والتشدُّد، والتقليد الضعيف، والصرامة في قبول الكلم، والخطأ في النقد، والتسرُّع في الأحكام، فينتج عنه ذبذبة واضطراب وتراجع عن الآراء أحياناً.

وإذا كان علماء اللغة الأقدمون الآخذون الفصاحةَ من منابعها أو قريبٍ منها لم يسلموا من المؤاخذة والغفلة من الاستقراء التام في ما حكموا عليه بالخطأ، فما بالك بمن بَعُدَ من هذه الموارد، وأخذ بقسط من كلام العرب قليل؟.

قال أبو الفتح بن جنّي ت ٣٩٢ هـ : (قال أبو حاتم[1]: كان

(١) سهل بن محمد السجستاني ت ٢٤٨هـ.

الأصمعي[1] ينكر "زوجة" ويقول: إنَّما هي "زوج" ويحتج بقول الله تعالى: ﴿أمسِك عليك زوجَك﴾ [الأحزاب ٣٧]. قال: فأنشدته قول ذي الرمة[2]:

أذو زوجـــة في المِـــصر أم ذو

أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال: ذو الرُّمة طالما أكل المِلح والبقل في حوانيت البقالين)[3].

وتبقى كلمة "زوجة" فارضةً وجودها. ولا أرى إثبات تائها إلا رفعاً للبس في مواطن. منها على سبيل المثال مراسلات الدعاوي القضائية، والمراسلات الأسرية الرسميَّة، وغيرها.

ومثل "زوجة" ألفاظ أخرى كثيرة، وأساليب أنكرها العلماء واحتظروا استعمالها[4].

ومثل الأصمعي لغويون تشبثوا بالفصيح، على زعمهم، حتى غلَوا وتعسَّفوا. هذا أبو محمَّد الحريريُّ ت ٥١٦ هـ في (درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص) ينكر طائفة من الألفاظ وقد كان

---

(١) عبد الملك بن قُرَيب ت ٢١٧ هـ.

(٢) ديوانه ص ٦٥٣.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٩٨.

(٤) يراجع كلام ابن جني في الخصائص ٣/ ٢٨٥- ٣١٢ (باب في سقطات العلماء).

شيء منها في الشعر الجاهلي، وشيء في الحديث الشريف[1].

وإذا كان هؤلاء المتقدّمون قد أخلوا في استقرائهم، فحملوا على الخطأ جمهرة من الألفاظ والتراكيب بحجّة أنّ العرب ما استعملتها، ثم تبيَّن أنَّ ما نبَّهوا على عدمه هو شيء من كلامهم يؤيده شعر ونثر. أقول: إذا كان ذلك، فهل يحقُّ لأهل هذا العصر أن يسلكوا الطريق نفسه فيكتبوا "تصحيحاً" و"إصلاحاً" إلا بعد الاكتهال، وبعد النظر بحكمة في اللغة، واستكمال أدوات النقد اللغوي. انّي وجدت وأنا أطالع مقالات أهل التصحيح. أنهم يؤتَون أحياناً من جانب القصور عن العدة اللغوية، والتقصير في تلك الصفات. ولذلك كان هذا المقال يهدف إلى وضع المعالم المفيدة في طريق أولئك لتعينهم على بلوغ كبد الصَّواب، وتتلخص في الأُمور الآتية:

الأمر الأول. حسن النية وسلامة القصد:

قد يتعرَّض الناقد لغيره فيبين هفواته لسوء علاقة بينهما، ويندفع في تحامله، ويترصَّد ما يُخيل إليه أنَّه خطأ، فيجانب القصد في النقد.

والذي يتابع مناظرات التصحيح اللغوي في القرنين الماضيين

---

(١) ينظر كتاب في التصحيح اللغوي والكلام المباح للدكتور خليل بنيان الحسون ص ٣١ - ٧٣.

بين أصحابه يعرف شيئاً سُوِّدت به صفحاتٌ نابعاً من موقف كهذا. وفي ذلك ما فيه من ضرر على العربية.

وأذكر يوم كنت طالباً في الكلية إذ سلّمني أُستاذ سنة ١٩٦٧ ورقات وطلب نشرها في مجلة (الأقلام). فلما اطلعت عليها وجدتها نقداً موجعاً لبحث عنوانه (الخليل بن أحمد الموسيقي) كتبه أُستاذ فاضل.

وتدور التنبيهات حول (ما جاء فيه مخالفاً للأساليب الفصيحة) على ما ذكره الناقد الذي صارحته بما في المقال من انتقاص من علم الرجل. فقال: تصرَّف فيها وانشرها.

مازلت أحتفظ بمسوَّدة الردِّ بخطِّ كاتبه، ولذلك سأنقل ممّا عدَّه مخالفاً لسنن العربية، وما وضعه بديلاً إزاءه:

- من أصوات غريبة عليها = ... غريبة عنها.
- العمل من أجلها ......= العمل لمصلحتها. أو: العمل لمنفعتها.
- لا يكتفي بالأداء الآلي والصوتي = لا يكتفي بالأداء الآلي والأداء الصوتي.
- دارت عند مَن بعدَه = دارت عند من هو بعده.
- لا يتبقى عليه = لا يبقى. أو: لا يتبقاه.
- ولا زال الكتابان مفقودين إلى اليوم = ما زال .... (مع حذف إلى اليوم لزيادتها).

- وإذا بنا أمام رأيين= وإذا نحن إزاء رأيين.

ثم ختم تصحيحاته قائلاً: (هذا ما بدالي أن أُسجله إشارة إلى ما عرض للأساليب من جنوح عن سنن العربية الفصيحة).

وفي الوقت الذي ذهب فيه الأستاذ هذا المذهب وجدته في مكان آخر ينعى على المعاصرين هذا النمط من النقد، ويوجه إليهم لومه. يقول: (إنَّ المعاصرين لا يحقُّ لهم أن يقولوا: إنَّ هذا الاستعمال خطأ، وإنّ هذا البناء لا تعرفه العربية، وذلك لأنَّ من العسير أن يحيط المرء بما قالته العرب وما لم تقله ... لقد فات هؤلاء أنَّ الكثير ممّا يشدَّد النكير عليه ينبغي أن ينظر إليه على أنَّه لغة جديدة أو عربية معاصرة وليس خطأ.

إن القول بالخطأ يأخذ علينا الأقطار، ولا ييسر علينا أن نواجه الجديد الذي تفرضه علينا حضارة جديدة وعصر جديد، إنَّ عامة ما يكتب في الصحف في حيز الأخبار السياسية والتعليقات شيء من هذا الجديد، فكيف يسوغ لنا أن نحمله على الخطأ؟)[1] .

الأمر الثاني. الاطلاع على قرارات المجامع اللغوية:

فهذه المجامع لم تكن نائية عن هذا الموضوع القديم

---

(١) مع المجلات العربية ومسألة التصحيح اللغوي، (مقال). مجلة البحوث والدراسات العربية ص ١٠ و ص ٢٣ ـ ٢٤/ العدد ١٥ سنة ١٩٨٨.

الجديد، فهي تابعت آراء أصحابه، وألِّفت اللجان لدراستها، والتحكيم فيها تجويزاً أو منعاً، ونشرت قراراتها في محاضر جلساتها وفي مجلاتها.

وفات قسماً من المتصدين لنقد الأساليب معرفةُ هذا، ودخلوا الميدان مكررين منع استعمال أساليب أجازتها المجامع.

الأمر الثالث. النظر في ردود العلماء على النقاد:

قيَّض الله لهذه اللغة علماء أُوتُوا العلم بخصائصها ودقائق نحوها وصرفها، وقواعد اشتقاقها، وطرق مقاييسها، وبلاغتها. ولاحظوا بدقّة ما صدر عن المصوِّبين من أحكام، ومازوا جيدها من رديئها، وسمينها من هزيلها، وردُّوا غير المصيب بالدليل، واحتجوا عليهم بالشاهد الصحيح، ونشروا التصويبات على صفحات المجلات، وفي الصحف، وأخرجوها في كتب مستقلة.

إنَّ الرجوع إلى هذه الآراء، والإفادة منها ضروريٌّ لمن يتصدَّى لتقويم الكلام. والذي ينقل من كتب التصويب اللغوي ولا يعرف ما كتب عنها من ردود وتصويبات، وما سجل على أصحابها من مآخذ سيقع في ما أراد أن ينتشل منه الآخرين.

الأمر الرابع. معرفة قوانين البلاغة وفن القول:

قد يأتي الاعتراض على الصحيح من قلّة المعرفة بتنوع الأساليب في أداء المعنى الواحد. فقد يتوخَّى المنشِئ لكلامه

الجمال فيزينه بزينة المجاز، ويستعير له ثياب البلاغة، ويرفعه مكاناً يكلُّ دونه بصر الناقد، فيمنع استعمال ألفاظه التي جازت إلى تلك المعاني الدقيقة.

وهذا جهل قديم دفع المصابين به إلى تسديد سهامهم نحو الشعراء والأُدباء حين جهلوا أسرار البيان العربي.

إنَّ ملاحظة الجانب البلاغي يجنِّب أهل التصحيح اللغوي الوقوع في المزالق؛ إذ مالهم بدٌّ من أن يحسبوا لتغير دلالة اللفظ وتقلُّب الكلِمة بين معناها الحقيقي ومدلولات مجازية حسابَهُ في الاستعمال.

ولهذا الجانب عند علماء العربية اهتمام واسع، إذ انتبهوا عند أول العهد بالتأليف إلى توسع العرب في استعمال الكلمة لأكثر من معنًى، فقسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز والمجاز عندهم هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في أصل اللغة لعلاقة بين الوضعين. ثم ذهبوا يحققون في هذه العلاقات التي سوغت ذلك التوسُّع، وثبتوها في مصنفاتهم.

وحتى الحقيقة تقسم إلى: الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية والحقيقة العُرفية. ويختلف اللفظ في كلٍّ واحدة عنه في الأُخرى.

إن هذه الصفات التي جُبلت عليها العربية مكَنتها من الاتساع، ودَعَم ذلك طابعُ المرونةِ التي انمازت به، فكانت أهلا لأن تستوعب العلوم والفنون والمعارف، وتتفتح على الآداب،

وتتسع لأدقِّ الأفكار غيرَ منطوية على نفسها.

وأحسنَ جمعٌ من اللغويين والبلاغيين بعدما عرفوا هذا الأمر فدرسوا الألفاظ على أساس دلالتها المجازية، أو اتساع استعمالها لتحقيق الأغراض الشرعية والعلمية وغيرها. وفي الرجوع إلى معجم (أساس البلاغة) لجار الله الزمخشري ت٥٣٨هـ و(المصباح المنير) لأحمد الفيُّومي ت٧٧٠هـ وكتب المجازات ما ينور القارئ، ويزيد من يقينه.

الأمر الخامس. الاعتدال في قبول الشاهد أو رفضه:

يُقرُّ بعض المعترضين على الأساليب أحياناً بورود مثِله قديماً، ولكنَّه لا يعتد به دليلاً على جوازها لقلته، ثم يكتفي بذكر شاهد واحد يتشبث به في دعواه، ويتخذ من القلة وسيلة إلى القول بالخطأ. وربما يكون هذا الشاهد هو أغرب ما في الباب، وقد تتوفر لديه شواهد لكنَّه لا يذكرها. نعم قد يكون هذا مفيداً لو تعلَّق الأمر ببنية الكلمة، وبقواعد الاعراب وعلاماته، إذ يفضي القياس على الشاهد الضعيف الفرد إلى التفريع والتشعيب وضياع القاعدة الإعرابية المطردة. فبات والحال هذه تجاوز الشاذ والنادر وتجنُّبُ القياس عليهما في حدود المعقول مفيداً.

أما ما يتعلق بدلالة اللفظ، وتركيب العبارة، وأسلوب التعبير

فأرى التريث الشديد في حمل مسائله على الخطأ ، لأنه لا يدخل في الفاحش من الخطأ. وأُريد به الخطأ النحويّ، والخطأ في الأبنية والغلوّ [illegible] استعمال اللفظ العجمي.

ويتصل بهذا الأمر تحكيم الذوق لدى بعض من أُولع بالتصحيح اللغويّ دون الشاهد؛ فهذا القول جائز عنده لأنه يناسب الذوق مع الدليل ويمتنع من التعبير بسبب ضعف هذه المناسبة حتى لو كان شاهداً عربياً ، وهذا المذهب في المنع من غير الجنوح إلى الشاهد قبل كلِّ شيء مخالف قانون السماع، فالصواب هو الصواب ، والمتذوق هو من يختار من الصواب ما يطابق مقتضى الحال بعد تجاوز الخطأ.

الأمر السادس: التأنّي في القول بالخطأ والتحقيقُ والتدقيقُ:

يحلو لبعض المصوبين أن يستبق إظهار الخطأ. وقد يندفع بعضهم الآخر إلى تلمُّس الأخطاء والحكم على الأساليب بالضعف معتمداً على ما يجد في نفسه من إطّلاع ومن معرفة باللغة من غير أن يراجع مرجعاً أو يتتبع قاعدة لغوية. وهذا التسابق، وتلك العجلة تورثان الضّلال في القصد ، وتوقعان في سوء التدبير اللغوي.

أذكر أنَّ أُستاذاً كان يعرف العربية والإنكليزية ، وكان يُملي نصاً في حياة أديب، وعرضت في أثناء الإملاء جملة

(وقَضَى من عمره أربعين ربيعاً) فوقف عليها معلقاً ثم قال: (أربعين ربيعاً!) مما لم تعرفه العربية، وهو من الإنجليزية، فقلت له: إنَّ هذا التركيب موجود في لغتنا، ومنه قول النبي صلَّى الله عليه وسلم: (أربعين خريفاً)[1].

وأُستاذ آخر كان مولعاً بالمنع والتصويب أنكر لفظ (العادي) في الاستعمال؛ لأنه المنسوب إلى (عاد) من الأمم القديمة، يقال للشيء القديم: عاديٌّ. فقال مستمع حضر مجلسه: هذا صحيح، ولكن كيف تنسب إلى (العادة) كما تنسب إلى (البصرة) وشبهها؟ ألا تقول: بصريّ وعاديّ؟ فكان هذا الاعتراض مفيداً للأُستاذ.

وإن تعجب فعجب أن يصير هذا المذهب همَّ أُناس؛ فإذا دُعُوا مثلاً إلى ندوة لمناقشة كتاب في العربية، أو تكلَّموا في مؤتمر بعدوا عن الموضوع الرئيس لقلة زادهم فيه وقَصَروا كلامهم على (قل ولا تقل). واجتهدوا في التخطيء، وصوَّبوا سهامهم متعجلين إلى نصوص أُعدت للنقاش، والمستمعون بين عالمٍ يربأ بنفسه عن الردِّ لئلا يضيع الوقت، ويخرج عن الهدف، ومستمعٍ غير مختص باللغة يندهش من عجيب الأخطاء، وغريب الهفوات، فيمتلئ بالشك في قدرة من تُناقش دراسته.

---

(١) ومنه الحديث الشريف: (إنَّ فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة بأربعين خريفاً). صحيح مسلم (بشرح النووي) ٩/ ٢٩٤.

وقل مثل هذا في مناقشة الرسائل الجامعية للشهادات العليا حين ينقلب الأُستاذ المناقش مصوِّباً للتراكيب، تاركاً الأصول، موحياً للجالسين بكثرة علمه وعُلُوِّ فهمه.

الأمر السابع ـ الفهم السليم وحسن الإدراك:

غُرِّيت طائفة من غير أهل العلم بترديد ما ذكره أهل التصحيح من المتقدمين ومن تبعهم في هذا القرن فراحوا يستعيرون أشتاتاً مما صُنِّف قبلهم، ويُسيئون الاستعارة أحياناً، لأنهم أساؤوا الفهم، ولأنهم لم يملكوا من العلم ما اتصفَ به أولئك الأجلَّة، فالتبس الأمر عليهم، واقترفوا الخطأ من حيث أرادوا الصواب.

ومن ذلك ما فهمه بعضُهم من ضعف زيادة الواو قبل "الذي" وشبهه من الأسماء الموصولة أو الخطأ في إثباتها إذا وقعت نعتاً في مثل (قرأت في كتاب القواعد والذي ألفه ابن عقيل فكان يعدُّ الواو قبل الاسم الموصول زائدة ممنوعاً إثباتها حتى لو جاءت عاطفة في مثل (الكتاب الذي ألَّفه ابن عقيل والذي يدرسه الطلبة هو شرح الألفية)، غير عارفٍ الفرقَ بين التركيبين.

الأمر الثامن ـ التقصي الواسعُ في غير معجمات اللغة:

يمنع الكاتب أحياناً استعمال كَلِمٍ أو عبارة بحجَّة أنها لم ترد بهذا المعنى أو بتلك الصيغة. ويصدر حكمه من خلال

استفتائه معجماً أو أكثر من معجمات اللغة ظنّاً منه أنَّ المعجم القديم كامل وتام، وما درى أنَّ كلام العرب واسع وكثير، والمعجم لا ينهض دليلاً وحده على المنع في أحيان كثيرة، لأنَّ أشياء ليست قليلة ندَّت عن معجماتنا على الرَّغم ممَّا بذله مصنِّفوها من جهد في إحكامها، ففي كتب الأدب الأُصول، وكتب الحديث الشريف، والسيرة النبوية، ودواوين الشعراء وشروحها، وكتب اللغة بأنواعها صيغ وأساليب ومشتقات وموادُّ وتراكيب لم تدخل في المعجمات. وما الاستدراكات عليها والتكملات التي يصنعها اللاحقون والحواشي والتتمات إلا دليل على أنَّ الاعتماد عليها وحدها في المنع غير كاف.

الأمر التاسع. الأمانة في النقل ونسبة المسائل إلى أهلها:

يكرِّر بعض المعاصرين ملاحظات في الإصلاح اللغوي ليست جديدة. سمعنا بها وقرأناها حتى إننا لنجد الفكرة الواحدة تدور في أكثر من مكان ويسجلها أكثر من كاتب في أوقات متقاربة أحياناً. على أنَّ هناك من تجرأ على النقل التام من كتب التصويب اللغوي حين قَصَّر به شأو التحقيق والتدقيق.

إنَّ النقل ممَّا كتبه المصحِّحون واستنساخ آرائهم من غير إشارة إلى مصدرها أو إلى أصحابها مجانب للأمانة وغمط لفضل المتقدم إذ يوحي إلى القارئ أنه من بنات تفكير الكاتب (الناقل). والحقُّ

يوجب الإشارة إلى صاحب الرأي أو إلى مصدره أو إلى كليهما.

الأمر العاشر. الاهتمام بما يغني اللغة وينفع المنشئين:

مضى بعض أهل التصويب بعيداً حين أُولعوا بتصيُّد الهفوات، ودفعهم هذا إلى أن يتشبثوا بخطأ نادر أو يركضوا وراء كلمة أو عبارة لا تقدم في معنى، ولا تؤخر في أُسلوب، سقطت من فم من لا يحسب لكلامه حساب، أو وقعت في رقعةٍ من لا يُؤبه له، ثم اتخذوها موضوعاً يُغْنُون به مقالهم. وربما انساقوا في هذا النهج فعدُّوا أغاليط الشداة من هذا الباب.

وذلك في ما أرى لا يقدِّم منفعة، ولا يزيد وعياً ما دام القصد منه تكثير الكلام، وتسمين المقال. وهو اهتمام بما لا يستحق أن يوقف عنده. إنَّ النَّقدَ الذي يغني اللغة، وينفع الباحثين، هو تعديل ما شاع بينهم، وسرى على ألسنتهم.

إن معرفة هذه الأُمور، وحسن الاستعانة بها يبعِّد أهل التصحيح عن العثار فالمتتبع لمقالاتهم يجد لطائفة منها حاجة إلى التصحيح، إذ لم تصدر عمَّن احتاط للأمر كثيراً، وأخذ بما ذكرت.

والمثال الذي سأُقدمه الآن يعزِّز ما ذهبت إليه من أخطاء المصوِّبين في ما اعترضوا عليه.

ففي العدد (٢٢) لسنة (٢٠٠١) من مجلة (التعريب)[1] تصدى أُستاذ فاضل في مقاله (نظرات في أساليب التعريب) لتصويب تراكيب استعملها مترجمون معاصرون.

ومما صوَّبه من أساليب إدخالُ حرف الجرّ في مفعول الفعل المتعدي بنفسه. يقول: (فمن ذلك الفعل (لاحظ) الذي كثيراً ما يعدِّيه المعرِّبون فيما تبين لي بحرف الجرّ الباء فيقولون (لاحظ بأنَّ) والصواب: لاحظ أنَّ. ومثله "يرى بأنَّ" وصوابه: يرى أنَّ، لأنه لا يقال رأيت بذلك الشيء بل يقال: رأيت ذلك الشيء. ومثله قولهم: يسمَّى بعلم اللغة. والصحيح: يسمَّى علم اللغة، من غير باء. والشاهد عليه القرآن الكريم. فقد قال تعالى: ﴿وإنّي سمَّيتها مريم﴾{آل عمران٣٦})[2].

ويضيف إلى ذلك ما رآه من (تعدية الفعل إلى مفعوله مباشرة بغير حرف جرٍ مع أنَّ المعنى يقتضي تعديته إليه بهذا الحرف).

ومن أمثلة ما خطأه (هذه العبارة "لكي تسمح للإلكترونات أن تصل" والصحيح: بأن تصل، إذ لا يقال في العربية يسمح له الوصول، بل يقال: يسمح له بالوصول)[3].

---

(١) تصدر عن المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.

(٢) نظرات في أساليب التعريب ص١٦.

(٣) نظرات في أساليب التعريب ص١٧.

هـذا جانـب مـن التصويب في مقـال موجـز سأُعقِّب على ثلاث مسائل وردت فيه، وهي:

المسألة الأولى: قول المعربين: (لاحظَ بأنَّ، ويرى بأنَّ) والصواب عنده حذف الباء؛ لأنه لا يقال رأيت بذلك الشيء بل يقال: رأيت ذلك الشيء.

أقـول: هـذه الـباء وقعـت مقـوية للفعـل، ومـزيدة لتوكـيد الحـدث، وثبت مثلها كثير في النصوص الفصيحة. ولكثرته أجاز العلماء القياس على أنماط منه. فقد زيدت مع الفاعل، ومع المبتدأ ومع خبر ناسخه، ومع الحال، ثم مع المفعول به[1].

وزيادتها في مفعول الفعل المتعدِّي هو موضوع حديثي الذي أختار شواهد له في ما يأتي:

فمما ورد في نصوص القرآن الكريم:

- قول الله تعالى: (ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلُكة) [البقرة ١٩٥].

- وقول الله تعالى: (وهزِّي إليك بجذع النخلة) [مريم ٢٥].

- وقول الله تعالى: (ومن يُرِدْ فيه بإلحاد بظلم نُذقْه من

---

(١) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، المبحث الرابع (الباء الزائدة) ص ٣١ -٤٨.

عذاب أليم) [الحج ٢٥].

ومما ورد في الشعر:

- قول النابغة الجعدي[١].

نحن بنو جعدة أرباب الفلج نحن منعنا سيله حتى اعتلج

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

- وقول الراعي النميري[٢]:

هنّ الحرائر لاربّات أحمرة

سود المحاجر لا يقرأن بالسور

-وقول حسان بن ثابت[٣].

تبلت فؤادك في المنام خريدة

تسقي الضجيع ببارد بسّام

وقول دريد بن الصمة[٤]:

دعاني أخي والخيل دوني ودونه

فلما دعاني لم يجدني بقُعْدد

---

(١) شعره ص ٢١٦ ، والجنى الداني ص ١١٣.

(٢) شعره ص ١٠١ ، والجنى الداني ص٢٣٥.

(٣) ديوانه ص ٣٦٢.

(٤) التصريح على التوضيح، خالد الأزهري (بشرح ياسين العليمي) ٢٠٢/١.

وقول عنترة[1]:

شربت بماء الدُّحرضين فأصبحت

زوراء تنفر عن حياض الديلم

وقول أبي ذؤيب الهذلي[2]:

تروّت بماء البحر ثم تنصّبت

على حبشيّات لهنّ نئيج

وفي رواية (شربن بماء البحر) قال ابن جنّي (يعني السحاب. والباء فيه زائدة. إنما معناه: شربن ماء البحر. هذا هو الظاهر. والعدول عنه تعسُّف)[3].

هذه النصوص وغيرها ممّا لم أذكره دخلت فيها الباء على المفعول الصريح مزيدة ومقوية للفعل المتعدّي. وإذا كان المفعول هنا صريحاً، أعني غير منسبك من (أنْ) أو (أنَّ) أو (ما) المصدرية وصلاتها فالمنسبك تصديرُه بالباء أسهلُ وأكثرُ قبولاً، وهو الذي منع استعماله الأستاذُ الفاضلُ في (لاحظ بأنَّ) و(يرى بأنَّ).

وأستدلُّ على دخول الباء في مثل هذا التركيب بالآتي:

---

(١) ديوانه ص ٢٠١، وسرُّ صناعة الإعراب ١/١٥٠.

(٢) ديوان الهذليين ١/٥١.

(٣) سرُّ صناعة الإعراب ١/١٥٢.

- قول الله تعالى (ألم يعلم بأنَّ الله يرى) {العلق ١٤}.

وتجردت من الباء في الآية: (ألم تعلم أنَّ الله يعلم ما في السماء والأرض) {الحج ٧٠}.

- وقول أشعر الرَّقَبان الأسدي[1]:

بحسبك في القوم أن يعلموا

بأنك فيهم غنيٌّ مُضرّ

وقد علم المعشر الطارقو

نَ أنك للضيف جُوعٌ وقُرّ

فزاد الباء أولاً في مفعول (يعلموا) وجرد مفعول (علم) منه ثانياً.

هذا ولكثرة إدخال الباء على المفعول صرح النحويون باتساع أمره، وبجواز زيادتها في مفاعيلِ طائفةٍ من الأفعال المتعدية بنفسها.

قال ابن جني: (قوله تبارك اسمه: ﴿ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلُكة﴾ {البقرة ١٩٥} تقديره والله أعلم: ولا تلقوا أيديكم. وهذا واسع عنهم جداً)[2].

(١) النوادر في اللغة ص٧٣. والبيت الأول في سرِّ صناعة الإعراب ١/١٥٤.

(٢) سرُّ صناعة الإعراب ١/١٥٣.

وقال جمال الدين بن مالك ت٦٧٢هـ: (وكثرت زيادتها مع مفعول "عَرَفَ" وشبهه، وقلّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين...)[1].

وقال رضي الدين الاستراباذي ت٦٨٦هـ: (وتزاد قياساً في مفعول عِلِمتُ وعَرَفتُ وجهلت وسمعت وتيقنتَ وأحسنت)[2]. وهذه الأفعال المتعدية بنفسها تخص المعاني القلبية والفكرية، والعرفانَ و(شبهَهُ) كما قال ابن مالك.

ولا شك في أنَّ "لاحظ" و"يرى" داخلان في هذه المعاني، فدلالة كلٍّ منهما على المعرفة واضحة.

وقد يقال: ما ذهبتَ إليه وجهةُ نظر، ومن الشواهد ما يحتمل التأويل.

فأقول: لا أُماري، ولكن لا خلاف في ما سأذكره في المسألتين اللاحقتين: **وهما**:

المسألة الثانية - قول الكاتب الفاضل: (ومثله قولهم: يسمَّى بعلم اللغة. والصحيح: يسمى، علم من غير باء. والشاهد عليه القرآن الكريم، فقد قال تعالى: "وإنّي سمَّيتها مريم").

وإيضاح هذا الوجه أيسر؛ فإنَّ اللغويين صرَّحوا بأنَّ الفعل

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٤. وينظر: الجنى الداني ص١١٣.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٢٨. وينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة ص٤٥.

(سمَّى) يتعدَّى بنفسه وبالباء.

- قال ابن جنِّي: (فأما قولهم: سمَّيته زيداً وبزيد، وكنيته أبا عبد الله وبأبي عبد الله. فليست الباء فيه زائدة، وإنما أوصلوا بها الفعل تارة إلى المفعول، وأوصلوه تارة أُخرى بنفسه)[1].

- وجاء في معجم (مختار الصِّحاح): (وسمَّيت فلاناً زيداً وسمَّيته بزيد بمعنىً، وأسميته **مثله**)[2].

أمَّا أنَّ القرآن الكريم استعمل الفعل من دون باء فهذا لا يعني حَظْرَ ما عداه إذا صحَّ عن العرب الفصحاء. وقد تقدم استعمال القرآن تركيبين في الآيتين (آلم تعلم أنَّ الله يعلم ما في السماء والأرض) و(ألم تعلم بأنَّ الله يرى).

المسألة الثالثة - منعُ الأُستاذ استعمالَ قولهم: (لكي يسمح للإلكترونات أن تصل) قال (والصحيح: بأن تصل؛ إذ لا يقال في العربية: يسمح له الوصول، بل يقال: يسمح له بالوصول).

وهذا التصحيح غير صحيح، فحرف الجرِّ هنا دخل على المفعول المصدر بالحرف المصدريِّ (أنَّ). وإذا صُدِّر المفعول بالحرفين (أنْ) و(أنَّ) (فيجوز حذف حرف الجرِّ معهما قياساً مطَّرداً بشرط أمن اللبس، كقولك: عجبت أن يدوا. والأصل

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب ص١٥٣.

(٢) مختار الصحاح، محمد الرازي ص٣١٦.

عجبت من أن يدوا. أي من أن يُعطوا الدِّية)[1].

وعلى هذا فلا صحة لتعليل الحظر بأنه (لا يقال في العربية: يسمح له الو [illegible]نَ بل يقال: يسمح له بالوصول) فنمنع لذلك: (يسمح له أنْ يصل) من دون باء.

وبعد

فإنَّ ادعاء المرء أنَّ هذا قالته العرب وهذا لم يجرِ على ألسنتهم مسلك لا بدَّ من أن يسلكه المحقق اللغويُّ حذِراً متوقِّياً مما يعرض له فيه من زلل، مزوَّداً بما يجب عليه أن يتزوَّد من الأدوات، ومتحلِّياً بصفات تفتح عليه مغاليق الصواب. وفي الوصايا العشر التي تقدمت معين على ذلك.

وإذا كان لابدَّ من كلمة أختم بها هذا المقال فإني أُقدِّمُ التوصيات الآتية:

الأولى: أنْ يوسَّد الأمر إلى أهله، فلا يفسح مجال النشر في هذا الموضوع لأيٍّ كان إلا المختصين باللغة وعلى وسائل الإعلام الأخذ بهذا المبدأ، والكفُّ عن ترويج الفتاوى اللغوية ما لم تطمئنَّ إلى كفاية الكاتب اللغوية.

الثانية: أن تُعطي المجامع اللغوية والجهات ذات العلاقة رأيها،

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٣٩.

وتتثبَت من سلامة ما ينشر، وتغربل الآراء وتصوبها على وفق منهج علمي تتولاه لجنة يوضع بين أيدي أعضائها اللغويين ما كتب في الموضوع قديماً وحديثاً لدرسه مسألة مسألة، وتقرّ السليم، وتصدرَ القرار وتذيعه.

الثالثة: صنعُ فهرس تفصيلي متخصِّص دقيق لمصنفات التصحيح اللغوي، يجمع أسماء ما صنعه القدماء والمحدثون من كتب، وبحوث، ومحاضرات، وما اتخذَ من قرارات في المجامع اللغوية والندوات، والمؤتمرات.

الرابعة: ويكون هذا الفهرس دليلاً على صنع معجم جديد للأخطاء اللغوية الشائعة، يصحَّحُ فيه من الكَلِم والأساليب ما ثبت أنه خطأٌ ضارٌّ لا تُقرُّه اللغة العربية، وتتولاه مؤسسة ذات صلة بالحفاظ على سلامتها، يكون قرارها ملزماً، ورأيها محترماً.

الخامسة: ولا بدَّ من أن يسير إلى جنب هذا العمل، إن لم يسبقه، وضعُ (المعجم التأريخي للغة العربية) الذي يدرس حياة ألفاظها، ويتتبع خطواتِ نموِّ مدلولاتها، ويحدد طرائق انتقال اللفظ في العبارات الفصيحة إلى دلالات مجازية اقتضاها تطور الفكر العربي بعد ظهور الدين الإسلامي، لنتبيَّن منه دقة المصطلحات العلمية والثقافية التي يستوجب التعبيرُ عن شؤون الحياة وضعَها.

في التصحيح اللغوي والكلام المباح

كتاب للدكتور خليل بنيّان الحسّون

نشطت في العصر الحديث حركة التصحيح اللغوي، وها نحن أُولاء نرى مؤيّديها قد تنوعت ثقافتهم الأدبيَّة، واختلفت مشاربهم اللغويَّة، وتفاوتت أساليبهم في البحث والاستقراء. فمنهم العارف المختصُّ باللغة، ومنهم دون ذلك اختصاصاً ومعرفةً وتمكناً من التصويب. فلا شكّ والحال هذه في أن يرافق البحوث تسرُّع في الأحكام، وتخطيءُ ما هو صحيح، فينتجُ عنهِ اضطراب وضرر على العربية من حيث يقدّر هؤلاء أنَّهم يخدمونها.

(وإذا كانت الغَيرة على العربية تحمل على تنزيهها من كلّ خطأ يشوب صفاءها فأن من مقتضيات هذه الغَيرة ومن لوازمها إنصافَ الصحيح منها وتبرئتَه من شبهة الخطأ ومن معرَّته)[1].

وكان هذا دافعاً للدكتور خليل بنيَّان الحسُّون الأُستاذ في

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٧.

جامعة بغداد إلى الانتصاف لما وصم بالخطأ وهو صحيح، واستُبعدَ من الاستعمال وهو جدير به، فقدَّم آراءه في كتابه (التصحيح اللغوي والكلام المباح) الذي نشرته في ١٩٩ صفحة مكتبة الرسالة الحديثة في عمَّان سنة ١٤٢٧هـ الموافقة لسنة ٢٠٠٦ الميلاديَّة.

اشتمل الكتاب على مقدمة وتمهيد وثلاثة أقسام وخاتمة سجَّل فيها خلاصة الفكرة التي انطلق منها والدوافع لتحقيق درسها.

تضمنت (المقدِّمة) حديثه عن أهميةِ التصحيح اللغوي، وجهد أصحابه وموارِد مادَّتهم اللغويَّة، ونتاجِهم، والتنبيه على إقدام طائفة منهم على تخطئة ما هو سليم قد وردت له أمثلة في كلام العرب الفصحاء واللغويين البلغاء، ويُجيزه قياس العربية وتؤيده شواهدها.

واستهل (التمهيد) بالحديث عن نزوع اللغة إلى الجديد من القول بعد أن يضمحل قسم منها ويستهلك، فيهرَع الناس إلى المستحدث الذي قد يقع فيه الخطأ. ثم ذكر العلماء الذين نبَّهوا على مواضع الإخلال منذ عهد مبكر من جمع اللغة العربية ووضع ضوابطها، فانصرفوا إلى رصد ما يقع فيه العامَّة من الجنوح عن الصواب ولكنْ سرعان ما انتقل الخطأ إلى

الخاصَّة، فطفق العلماء ينبِّهون على أخطائهم واضعين زمناً محدَّداً لما يُحتج به من الكلام هو منتصف القرن الثاني الهجري.

ويستغرب الباحث الفاضل من وضع هذا التأريخ حدّاً فاصلاً بين ما يُقبل من القول في الاحتجاج ومالا يقبل، إذ لا دليل على أنّ كلّ ما قيل قبل هذا التأريخ إنّما هو من الصحيح السَّويّ، وأنَّ كلَّ ما جاء بعده لم يسلم من الضَّعف. وله بعد هذا تنبيهات على وهن هذا الحكم ومسوِّغاتٌ لإنكاره.

ومع هذا فانَّ الحاجة إلى التصحيح اللغويّ لم تنقطع في ما سلفَ، ولن تنتفي أبداً لتوفر أسباب وقوع الخطأ في الألفاظ والتراكيب والصيغ ما دام هناك كلام وكتابة في مكان وزمان.

ويتتبّع المصنفاتِ الأولى المنبِّهة على الأغاليط، فيخبر أنها متواترة منذ القرن الثاني الهجري. ويضعُ مسرداً لما صنع في هذا الشأن تعداده (١٣) كتاباً بدءاً بأبي الحسن الكسائي ت ١٨٨ هـ وحتى أبي العباس ثعلب ت ٢٩١هـ. وهو إرث غير قليل يُصنَّف في هذه الحقبة في موضوع محدَّد.

وتواصَلَ هذا الجهد بعد القرن الثالث، وامتد إلى عصرنا، وكثرت تصانيفه خلال القرنين الماضيين كثرة ظاهرة كان لأصحابها فضل في تنقية الأساليب مما يشوبها من الاستعمالات

غير الصحيحة، إذ غدا الوقوع في الخطأ أفشى. وقد عزاه إلى أمور جاء في مقدمتها اتساعُ النشر في الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، وتأثرُ الكثير من الكاتبين بما يقرؤون مكررين الخطأ، وتسرُّعُ الذين تلقّوا علومهم باللغات غير العربية في النشر مع قلة تحصيلهم بها، زيادة على ما يسببه إغراء النشر في الاندفاع إلى الكتابة قبل الاكتهال والتمكُّن من ناصية القول الفصيح.

ويرى الباحث أن التصدّي للتصحيح اللغوي، مع ما تأكد من فائدته، ينطوي على قدر كبير من المجازفة؛ إذ ليس من اليسير منع بناءٍ أو تركيب لغوي استناداً إلى ما توفر لدى المانع من الشواهد؛ فاللغة باتساعها زماناً ومادةً موروثةً لا تسهل الإحاطة بكلٍّ دقائقها.

وعلى هذا وضع ضوابط وأُصولاً استنبطها من تراث العربية، ومما تركه علماؤها في طرائق الاستدلال، وما توصل إليه من تجربته، ورأى الأخذ بها قد يجنّب المصحّح العثار. وفي الآتي خلاصة لها[1]:

الأول: أنَّ ما خالف القياس في نظائره وشاع استعماله في اللغة لا سبيل إلى إنكاره، إذ إنَّ رسوخه في الاستعمال يكسبه قوَّةً

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٩ـ ٤٢.

وقبولاً. وهذا ما أشار إليه سيبويه ت ١٨٩هـ[١] ونصَّ عليه أبو الفتح بن جنِّى ت ٣٩٢هـ[٢].

الثاني: أنَّ منعَ استعمال صيغةٍ بحجةِ عدمِها في القرآن الكريم إنَّما هو تشدُّد لا موجب له؛ فليس لأحد أنْ يقول إنَّ القرآن قد استوعب كلَّ ما نطق به العرب وإنَّ غير الموجود فيه لا وجود له.

الثالث: أنَّ ما ينكره عالم من العلماء ويفتي بمنع استعماله لأنَّ العرب لم تتكلَّم به ينبغي أنْ تؤخذ فتواه في هذا الشأن بحذرٍ وتمحيص.

الرابع: أنَّ الاحتكام إلى المعجمات في ما يصحُّ استعماله وما لا يصح لا يجري دائماً؛ فإنَّ المعجمات لم تستوعب كلَّ النصوص المعتبرة. وقد استدرك المستدركون على المعجمات الكثير من الأبنية بدلالات أخلَّت بها.

الخامس: أنَّ ما ثبت استعماله في مصنفات علماء اللغة الكبار والأُدباء والشعراء المبرِّزين والمبدعين منذ القرن الثاني الهجري وما بعده لا سبيل إلى إنكاره.

السادس: أنَّ ما خالف أصل دلالته في الاستعمال يحسن أن

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٢.

(٢) الخصائص ١/ ٩٩.

يحمل على أنّه من قبيل التطور الدّلالي إنْ كان ثمةَ وشيجة بين ما كان يؤديه في الأصل وما آلت إليه دلالاته في الاستعمال ولا سيما إذا كان هذا الاستعمال يمتد إلى عهود سابقه..

السابع: ليس كلُّ ما يوصي المصحح بوضعه موضعَ اللفظ المخالف للصواب يمكن أن يقبل، إذ إنَّ كثرة استعمال اللفظ تجعلهُ مأنوساً فتألفه الألسن والأسماع بخلاف البديل الذي يبدأ غريباً عند تقديمه على أنّه الأصحُّ. وعلى هذا ينبغي أن يكون اللفظ البديل في صيغة تيسّر حلوله محلَّ اللفظ المعدول عنه.

الثامن: لا يلزمُ مَن يكتبُ في العلوم البحتة التي تتوخى الإفهام من أيٍّ سبيل التقيدُ بما يتقيَّد به عالِم اللغة والكاتب في الإبداع الأدبي.

ولذا فالمؤلف يتقبَّل ممَّن يكتب في الكيمياء وغيرها من العلوم أن يَعطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه حين يقول: (كبريتاتُ وألومنياتُ الكالسيوم) لأنَّ (هذا وارد في كلام العرب نثراً وشعراً). وفي مقابل هذا يوجب التشدُّد بمنع هذا الضرب من التعبير في الأساليب الأدبية إذ لا يصحُّ عنده القول (نظرت في أغراض ومعاني شعر المتنبي) فهي، على ما يرى، صياغة نابية في هذا المقام يلزم تخطئتها وإنكارها وتبرئة الأساليب الأدبية واللغوية منها لمخالفتها ما تقرر فيها من

أحكام اللغة[1].

ولا أُوافقه في هذا المذهب لما فيه من اختلاف في القول ومجانبةٍ للعرف القائم على التزام الجميع بمراعاة قوانين اللغة، لأنَّ الموقف منها لا يمكن أن يتجزأ بين طائفتين، نتقبل من إحداهما تركيباً نقيم النكير على أُخرىَ استعملته، ونوجب التشدُّدَ عليها بمنع هذا الضرب من التعبير؛ لأنَّها صياغة نابية يلزمُ تخطئتُها وإنكارُها.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية إنَّ العطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه تركيب صحيح وأُسلوب فصيح له أدلّة سأُدوِّنها في موضعها المناسب من خاتمة هذه الدراسة.

وأعود إلى القول: إنَّ الدكتور الحسُّون راح يناقش على وَفقِ القواعد المتقدم بيانها ما وجده من تخطيء الكاتبين للكلام الصحيح، ويستدلُّ على أنَّ قدراً منه لا يعدم الشاهد والدليل. واختار من بين مصنَّفاتهم أو ما تقرر على ألسنتهم ثلاثة أقسام جعلها تحت باب (الكلام المباح) وهي:

القسم الأول: (المباح مما يمنعه الحريري في درَّة الغواص في أوهام الخواص). والكتاب من أشهر ما أُلف في الموضوع. وقد أباح الباحث استعمال واحد وعشرين لفظاً كان القاسم

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ٢٤.

الحريري ت ٥١٦ هـ يعدُّها من الأوهام وحظر النطق بها.

القسم الثاني: (المباح مما منعه الدكتور مصطفى جواد في قل ولا تقل). وهذا الكتاب هو من أشيع ما ألفه المعاصرون في موضوعه. وقد أباح الباحث استعمال سبعة عشر لفظاً وتركيباً نهى الدكتور جواد عن استعماله في القول.

وأُشير هنا إلى الأستاذ صبحي البصَّام الذي أصدر كتابه (الاستدراك على كتاب قل ولا تقل) عام ١٩٧٧. وله فضل السبق في ردِّ أربعة عشر تصحيحاً من مقالات الدكتور جواد، وختم كتابه بالتصحيحات التي كان مسبوقاً إليها صاحب (قل ولا تقل). وكنت أودُّ لو خصَّه الدكتور الحسون بالذكر في صدر القسم الثاني ونوَّه بكتابه دون الاكتفاء بذكره في ص ٩٢، مع أنه اعترف له بالفضل لتقدمه في تصحيح قولهم (هادَنه وَفق شروط) من دون (على) التي أوجب الدكتور مصطفى جواد تقديمها على (وفق)[1].

القسم الثالث: (المباح مما منعه المانعون). وهم عدد من الذين جَرَوا على إنكار طائفة من الأبنية والدلالات والتراكيب وهم يتصدرون للمناقشات العلمية في اللغة والأدب وغيرهما. واختار

(١) قل ولا تقل ص ٧٠، والاستدراك على كتاب قل ولا تقل ص ٣٦، وفي التصحيح اللغوي ص ٩٢.

الباحث اثنتين وعشرين لفظة رأى وجه الصواب في استعمالها بعد إذ وصموها بالخطأ. وبذا كمل عدد المسائل في الكتاب الستين.

إنّ موارد هذا القسم تختلف من حيثِ التوثيق عنها في القسمين المتقدمين اللذين جاء فيهما القول عن عالمين مشهورين في كتابين معروفين.

دأب الباحث في الأقسام الثلاثة على أن يسجل لفظ التصحيح ويردفَه بكلام المصحِّح واستدلاله على خطأ التركيب ثم يعقب عليه ويبين وجه الخطأ بالأدلة.

وفي مقدمة هذه الأدلة (السماع)، وهو على ما يقول جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ: (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته. فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً)[1].

ولكن السماع لدى الدكتور الحسون أوسعُ وأشملُ؛ لأنّه لا يأخذ بما تواضع عليه اللغويون من تحديد زمن الفصاحة بمنتصف القرن الثاني الهجري، فهو يرى (أنَّ ما ثبت استعماله في مصنفات علماء اللغة الكبار والأدباء والشعراء المبرِّزين

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٠.

والمبدعين منذ القرن الثاني الهجري وما بعده لا سبيل إلى إنكاره)[1].

وبهذا اتسعت دائرة الأخذ بالنُّصوص لتشمل اللغويين والأدباء وما رُوي عن الفصحاء في كتب المتأخرين. فكان يحتجُّ بما اشتملت عليه كتب الخليل بن أحمد ت١٧٠هـ وأبي العباس المبرد ت٢٨٥ هـ، والحسين بن خالويه ت٣٧٠ هـ وعبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ، وأبي البركات الأنباري ت٥٧٧هـ ، وجمال الدين بن مالك ت٦٧٢هـ، وأبي الحسن الأشموني ت٩٢٩هـ، ومحمد بن محمد الدلائي ت١٠٨٩هـ، ومحمد مرتضى الزَّبيدي ت١٢٠٥هـ.

والمقدم من الشواهد هو (القرآن الكريم) الدليل الفصيح الصحيح. ومواضع الاحتجاج بآياته كانت عنده قليلة بالإضافة[2] إلى أنواع الشواهد الأُخرى، ذلك أنَّ المصححين وهم يصوِّبون الأساليب كان هو مصدرَهم الأوَّلَ قبل غيره يتحرونها فيه ما أمكنهم، ومع هذا الحرص والتحرِّي ندَّت عنهم مواضع منه جاءت على خلاف ما حكموا به. فكان للدكتور الحسون أن استدركها في بضع مسائل[3] .

---

(١) في التصحيح اللغوي ص٢١.

(٢) اعني بلفظ (بالإضافة إلى) معناه في اللغة وهو المقابل (بالقياس إلى) أو (بالنسبة إلى).

(٣) ينظر بالمسائل المبدوءة في الصفحات ٤٦ و ٥٢ و ٨٧ و ١١٦ و ١٣٩ .

ويأتي بعده من أدلة السماع (الحديث الشريف) وما يجري مجراه من كلام الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم الوارد في مصادر الحديث والخطب، وفي كتب الأدب والبلاغة.

فقد رجع إلى (المسند) لأحمد بن حنبل[1] وإلى (الموطأ) لمالك بن أنس[2] وإلى صحيح مسلم[3] وإلى سنن النسائي[4] وإلى (نهج البلاغة)[5].

ومن أنواع النثر الأخرى أقوال الفصحاء العرب وحكمائهم. منهم: عمرو بن كلثوم[6] وعمرو بن سعيد بن العاص[7]، وعمر بن أبي ربيعة[8]، ومطرف بن عبد الله العامري[9]، وأبو حمزة الخارجي[10].

وسبق القولُ إنّ شواهده لا تقف عند زمن هؤلاء، بل تعدتهم

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ٤٩ و ٥٨.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٥٨.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ٧١.

(٤) في التصحيح اللغوي ص٧١.

(٥) في التصحيح اللغوي ص ٣٣ و ٤٥ و ٥٤ و ١٤٨.

(٦) في التصحيح اللغوي ص ٥٥.

(٧) في التصحيح اللغوي ص ٥٤.

(٨) في التصحيح اللغوي ص ٤٣.

(٩) في التصحيح اللغوي ص ٣٤.

(١٠) في التصحيح اللغوي ص ٥٤.

إلى أقوال العلماء، والخلفاء البلغاء والأدباء الذين خلّفوا مؤلفات في العلوم العربية بدءاً بالخليل بن أحمد وحتى مرتضى الزبيدي. وبلغ ما أورده من النثر (٢٤٠) شاهد[1] على (٢٥) مسألة.

وللشعر حضور جَلِيٌّ في الكتاب. وقد كثر الاحتجاج به حتى إنه لتزيد شواهده في المسألة الواحدة أحياناً على العشرين وبلغ ما احتج به على (٢٥) مسألة (١٢٤) شاهد جُلُها للشعراء الجاهليين والإسلاميين، ولم يتجاوز عدد المتأخرين أصابع اليد، منهم: أبو طالب المأموني ت٣٨٥هـ[2] وابن سهل الأندلسي ت٦٤١ هـ[3] وجمال الدين بن مالك في خلاصته الألفية[4].

وهذه النُّصوص المختلفة لم يجرِ إيرادها على سَنَن واحد في المسائل؛ فمن التراكيب ما تأيدت صحته بآيات القرآن الكريم وحدها[5]، مثل مجيء لفظ (أحد) في الموجَب من القول[6]،

---

(١) هذا العدد يخصُّ ما جاء مؤيِّداً اللفظ الذي هو عنوان المسألة، ولا يدخل فيه ما ذكر استطراداً أو خروجاً عنها.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ١٦٣.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ٩١.

(٤) في التصحيح اللغوي ص ١٦٧.

(٥) أقصد بـ(وحدها) هنا بالإضافة إلى أدلّة السَّماع. وإلا فما سأذكره اجتمعت معه أدلّة أُخرى غير السَّماع سيأتي بيانها.

(٦) في التصحيح اللغوي ص ٤٦.

ومجيء (بصُر) مضمومَ الصَّاد لما يُرى بالعين[1]. ومنها ما تأيد بالنثر وحده، مثل مجيء (الحثّ) بمعنى (الحضّ)[2]، وصحة تركيب (نفس الأمر) وما يشبهه[3] وتركيب (عدة كتب) وما يشبهه[4]

ومنها ما تأيد بالشعر مثل صحة مجيء (التواتر) بمعنى التتابع[5] ومجيء تركيب (قتله الحبُّ) بمعنى (اقتتله)[6].

ومنها الذي جاء مؤيداً بالقرآن والنثر معاً مثل مجيء (خاصة) منصوبة على الحال[7] أو مؤيداً بالنثر والشعر معاً، مثل صحّة قولهم (فضلاً عن)[8] ومجيء (لعل) لغير معنى الترجي[9].

---

(١) في التصحيح اللغوي ص٤٧. وينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ٧٢ و ٨٧ و ١١٦ .

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٧٠.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ١٢٥.

(٤) في التصحيح اللغوي ص ١٣٢. وينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ١٣٤ و١٥٤ و١٥٥ و١٥٦ و١٥٨ و١٦٠ و١٦٥ و١٦٧.

(٥) في التصحيح اللغوي ٣١.

(٦) في التصحيح اللغوي ص٦٤. وينظر المسائل التي تبدأ في الصفحات ٤٤ و٦٧ و٦٨ و٨٢ و٨٤.

(٧) في التصحيح اللغوي ص ١٣٩.

(٨) في التصحيح اللغوي ص ١٤٩.

(٩) في التصحيح اللغوي ص ١٥٢. وينظر المسائل المبدوءة في الصفحات ٣٢ و٤١ و٤٨ و٥٤ و٧٥ و٦٢ و٩١ و١١٤ و١٢٩ و١٣٧ و١٤١ و١٤٤ و١٦٣ و١٧٩.

ومنها ما جاء الاستدلال بنصوص القرآن والنثر والشعر مجتمعة، مثل صحة تقديم (الصادر) في قولهم (الصادر والوارد) خلافاً لما أوجبه الحريري من وجوب تأخيره عن (الوارد)[1].

هذه خلاصة لمجاميع الشواهد التي كونت العمود الفقري لإجازة الدكتور خليل حسون استعمال ما حظروه من صحيح اللفظ، وهو جهد يكشف عن بحث مكين.

على أنَّ في الكتاب مسائل لم يؤيدها بشيء من السماع[2]؛ إمَّا لعدمه في موروثنا الفكري، وإمَّا لأنه استعاض بأدلة الترجيح الأُخرى حين رأى قلة جدوى إثبات شواهدها لوضوح صوابها، وإما لأنَّ الردَّ قام على إصلاح ما وهم فيها المصحح اللغويُّ، أو قام على استدراك ما قصَّر فيه من مراجعة أُصول اللغة وقواعد الإعراب والصرف.

ومن الغريب أنَّ بعض المصححين تعجَّل في إنكار صيغ ثبت ورودها في (المعجم)؛ لذلك استدرك الباحث عليهم طائفة منها بعد مراجعاته الدقيقة في المعجمات، وبلغ ما ذكره منها (١٥) استدراكاً، وهو عدد غير قليل يشير إلى قلة الاحتياط وعدم

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ٥٢. وينظر: درة الغواص: ١١٧.

(٢) ينظر المسائل التي تبدأ في الصفحات ٥١ و٥٢ و٥٩ و٦١ و٦٢ و٧٧ و٧٩ و٨١ و ٨٣ و٨٥ و١٠٠ و١٠٢ و١١٢ و١٢٠ و١٥٥ و١٨٥.

التحفظ لدى قسم من أهل التَّصحيح. وهذه التنبيهات قرنها بالشواهد وبأدلة أخرى عزَّزت صحتها.

من ذلك[1] أنَّ الحريري عدَّ من الأوهام أنّهم (يقولون للمتتابع متواتر فيَوْهَمون فيه؛ لأنَّ العرب تقول: جاءت الخيل متتابعةً إذا جاء بعضها في إثْر بعض بلا فصْل، وجاءت متواترة إذا تلاحقت وبينها فصل)[2].

وضعَّف الدكتور هذا الرأي بشواهد الشعر التي أتبعها بقوله: (وفي المعجمات يُفسَّرُ التواتر بالتتابع. أمَّا الفصل وعدَم الفصل فإنَّه يكون مع كلٍّ منهما وذلك مرهون بالسياق الدال عليه)[3] ومن ذلك تصحيحه قول الحريري: (ويقولون: أزمعتُ على المسير. ووجه الكلام: أزمعت المسير)[4] إذ أثبت عبارة (لسان العرب) و(تاج العروس) وهي: (قال الفراء: أزمعته وأزمعت عليه، مثل أجمعت وأجمعت عليه)[5]. ثم عزَّز القول بشواهد ثبت فيها التركيبان. فهما عنده جائزان، ولا دليل على ترجيح أحدهما

---

(١) ينظر غير ما سأذكره: المسائل التي تبدأ في الصفحات ٥٧ و٦٢ و٦٣ و١٢٩ و ١٣٢ و١٣٧ و١٤١ و١٥٢ و١٥٤ و١٥٥.

(٢) درّة الغوّاص: ٧.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ٣٣.

(٤) درة الغواص: ٦٧.

(٥) التصحيح اللغوي ص ٤٤.

على الآخر.

ومن العلل التي استند إليها (القياسُ) و(مراعاةُ النظير)[1].
فقد استعمل الأوَّلَ في ردِّه قول الحريريِّ (ويقولون في جواب من مدح رجلاً أو ذمَّه: نِعْمَ مَن مدحتَ، وبئس من ذممتَ. والصواب أن يقال: نعم الرجلُ مَن مدحت، وبئس الشخصُ مَن ذممت)[2].

ولم يقدم الدكتور شاهداً على إجازته، لكنَّه ذكر (أن سياق الكلام واشتمال الجواب على "مَن" الدالِّ على العاقل... يغنيانِ عن ذكر الفاعل المذكور في قول المادح أو الذامِّ)[3] وأكَّدَ الجواز قياساً على ما أجازه النحويون من مجيء "ما" بعد (نِعْمَ) و(بئس) (ففي قولنا: نِعْمَ ما الوفاء وبئسما الغدرُ يكون التقدير عندهم: نعم شيئاً الوفاء أو : نعم الشيءُ الوفاء. وقد تأتي "ما" اسماً موصولاً كأن يقول قائل كلاماً أو يفعلَ فعلاً فتُعقب عليه قائلاً: نِعْمَ ما قلتَه، أو: نِعم ما فعلته.

ونِعْم ما قلتَه" في غير العاقل كـ"نعم مَن مدحتَ" مع العاقل المذكور سابقاً، وهو الرجل في مسألتنا ... فالوجهان ماثلانِ مثولاً ظاهراً في الجملتين ومتوافقان توافقاً تامّاً على

---

(١) ينظر غير ما سأذكره الصفحات ٧٨ و١٠١ و١٦٥ و١٨٠ و١٨٦.

(٢) درة الغواص: ١٤٤.

(٣) في التصحيح اللغوي ٥٩.

التقديرين)[1].

أقول: وربَّما كان محلُّ الإشكال عند الحريريِّ أنَّ (نِعْمَ) لا يليها عند اللغويين (مَن) لعدم الشروط التي وضعوها لفاعلها. وإذ لم يقدِّم الباحثُ شاهداً عليه فانَّ تعزيز ما ذكره من دليل هو قول الشاعر[2]:

وكيف أرهبُ أمراً أو أُراعُ له

وقد زَكَأتُ إلى بِشْرِبنِ مروانِ[3]

ونعمَ مَزْكَأُ مَن ضاقت مذاهبه

ونعمَ مَن هو في سِرٍ وإعلانِ

ومن مواضع توجيهه الصيغَ على (مراعاة النظير) مسألةُ حذف (لا) من (لاسيما) حملاً على نظيره في آيات الذكر الحكيم. منها قول الله تعالى: ﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حَرَضاً أو تكون من الهالكين﴾[4]. والتقدير: لا تفتأُ. والمسوِّغ لحذف (لا) دلالةُ (تفتأ) عليها لملازمتها إياها. (وإذا كانت الملازمة الدالّة هي المسوغ للحذف، فأنَّ حذف "لا" من

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢١٢ و٣٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٦٦ و٢/٤٨٦ و٤٨٨ و٤٨٩.

(٣) زكأ: لجأ.

(٤) سورة يوسف ١٢/ ٨٥.

"لاسيما" جائز بمقتضى هذا التوجيه. ولعله أجوزُ وذلك لأنَّ ملازمة "لا" لـ "سيَّما" أمتن من ملازمة "لا" لِـ "تفتأ"...)[1].

قال المؤلف هذا بعد ما قدَّم طائفة من أقوال الفصحاء فيها (سيَّما) من دون (لا) خلافاً لما أوجبه المصحِّحون من إثباتها.

وليست الأُصولُ المتقدِّمة هي كلَّ ما اعتمده في الاحتجاج؛ فقد مضَى يضاعف حججه بإيراد علل غيرها.

منها ما نعته بـ(كثرة الاستعمال)[2] أو (الثبات في الاستعمال)[3]، أو (الرسوخ في الاستعمال)[4] أو (الشيوع في الاستعمال)[5] وهي علّة استند إليها اللغويون في ضبط القواعد وتوجيه المشكل من الصيغ توسيعاً على العربية، وتنفيساً في إغناء تراكيبها.

فقد جوَّز صيغة (تتابَعَ) بالباء الموحَّدة في ما هو من قبيل الشرّ أو المنكر خلافاً لما أوجبه الحريريُّ من تخصيصها بما يكون في الصَّلاح والخير ويكونُ (التتايع) بالياء المثناة لما يختصُّ

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٦٢.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٥٠.

(٣) في التصحيح اللغوي ٧٧.

(٤) في التصحيح اللغوي ص ٨٦.

(٥) في التصحيح اللغوي ص ٩١ و١٥٨ و١٧٧ و١٧٨.

بالمنكر والشر"[1].

وأورد شواهد من الحديث والشعر على هذا التجويز ودعمها بعلّة التقارب من اللفظين، وجريان المجاز في الفعل مع مراعاة السياق. ثم خلص إلى القول: (وقد أدّى التوافق بينهما في اللفظ والمعنى مع كثرة الاستعمال واحتمال التصحيف إلى أن يستتب الأمر للفعل "تتابع" في الحالين دون "تتايع"، إذ هو أكثر استعمالاً لمدلولي التتالي والتوالي، فأغنى عنه لذلك)[2].

وجوَّز استعمالَ (عمَّم) ومصدره (التعميم) بمعنى جعله عامّاً خلافاً لمن منع استعماله بناءاً على أنّه لم يرد بهذا المعنى في معجماتنا، وأنَّ الذي يحلُّ محلّه هو (أعمَّ) ومصدره (الإعمام). واحتج لمذهبه بما وجده من ورود هذا البناء ومصدرِهِ كثيراً في أساليب العلماء؛ إذ صرَّح بعد أن أورد نصوصاً من كلامهم قائلاً: (يتَّضح مما أثبتنا أنّ "أعمَّ وعمَّم" متوافقان في الدلالة على التعميم، وهما سواء في أداء هذا المعنى، وإن كنّا أكثرَ ميلاً إلى استعمال "عمّم" المضعّف لسببين:

١ - أنّنا وجدنا من النصوص ما يوثق استعماله، ولم نجد في مقابل ذلك نصوصاً اشتملت على "أعمَّ" لهذه الدلالة.

---

(١) درة الغواص: ٧٧.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٥٠.

٢ - أنّ عمّمه تعميماً هو الاستعمال الأكثر شيوعاً في الاستعمال على نطاق الوطن العربي في زماننا، بل هو وحده المستعمل لهذه الدلالة، فهو لذلك أولى بالاستعمال. والألفاظ كما هو معروف تكتسب بالشيوع قوةً وترجيحاً)[1].

وأوقعت الغفلةُ عن إمكان خروج اللفظ عن دلالته اللغوية في تركيب الكلام كثيراً من المصحّحين حين خطّأوا ألفاظاً صحَّ استعمالها في سياق الجملة. وللدكتور الحسون تنبيهات مفيدة حين ربط مرّاتٍ بين حقيقة الكلمة ومجازها. من ذلك[2] أنَّ الحريريَّ ذكر أنّهم (يقولون: اقطعْه من حيث رقَّ. وكلام العرب: اقطعْه من حيث ركَّ. أي: من حيث ضعُف)[3].

ولم يستدلَّ الدكتور الحسّون بشاهد وهو يعقّب عليه، ولكنّه رأى أنّ (الأشبه أن يكون ذلك قد نجم عن إبدالٍ فغدا لغةً لقوم، إذ الرَّقيق والرَّكيك مارقٌ ولانَ، والقطع من جهةٍ مارق كالقطع مما ضعف... وإذا كان كلُّ مارقَ وركَّ يتجاوز دلالتَه الأصليةَ فيكتسي دلالة مجازية في نحو قولنا: هو رجل رقيق الحال، وهذا قول ركيك فما الذي يمنع أن يُستعمل

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٥٨.

(٢) ينظر غير ما سأذكره الصفحات ٤٨ و٥٠ و٦٣ و٧٢ و٨٤ و١٠١ و١٠٢ و١١٤ -١١٦.

(٣) درّة الغواص: ١٠٨.

أحدُهما بمعنى الآخر محمولاً على وجه المجاز مع التوافق الظاهر في دلالتهما؟)"[1].

ومن مسوِّغات الجوازِ (أمنُ اللبس) ذكره مؤيِّداً صحة (قيَّم) بالياء بمعنى قدَّر القيمة أو حدّد السعر، مع أنَّ صوابه قوَّم. فهو مثل: جوَّز وكوَّن ولوَّن، (والحجة التي تحمل على إجازته إنما هي تحاشي اللبس؛ لأنَّ الأظهر في دلالة "قوَّم" أنه بمعنى عدَّل وأصلح، أو جعله قائماً، في حين أنَّ "قيَّمه" أدلُّ على قدَّر قيمتَه وعرَّف قدره)"[2].

والذي أراه وجوبُ استعمال (قوَّم) لا(قيَّم)؛ لأنَّ أصله الواوُ لا الياء، ولا لبسَ في ذلك، والسياق كفيل بدفعه إن وجد، ولا شاهدَ يؤيد استعماله بالياء.

ومنها (أصالة اللفظ في العربية) اعتلَّ به في ترجيح لفظ (التهريب للبضاعة) على (البهرجة) التي وضعها الدكتور مصطفى جواد بديلاً عنه[3]، إذ (ليس ثمة وجهٌ للمفاضلة من أيِّ سبيل بين استعمال "التهريب" اللفظ العربي الأظهر في الدلالة على ما وضع له

---

(١) في التصحيح اللغوي ص٥٢.

(٢) في التصحيح اللغوي ص١٨٥. وينظر ص ٣٤ في الاستدلال على وجوب تكرار (بين) المضافة إلى الاسم الظاهر.

(٣) قل ولا تقل ص٥٠.

واستعمال بهرج يبهرج المشكوك في أصالته في اللغة)[1].

ومنها (أصل المعنى) ردَّ به قول الحريري: (ومن توهمهم أيضاً أنّ "هوى" لا يستعمل إلا في الهبوط، وليس كذلك، بل معناه الإسراع الذي قد يكون في الصعود والهبوط)[2].

ورأى الدكتور الحسون (أنَّ استعماله في الهبوط وحده لا يعدُّ وهماً إذ هو أصل معناه، وقد جاء في القرآن بهذا المعنى فقط... والاكتفاء بأحد معاني اللفظ لا يعدُّ وهماً إذا كان مستعملاً على الوجه الصحيح)[3].

ومن علل الاختيار (مراعاة الخفّة) وتحاشي الثقل في اللفظ. رجَّح بها صحة استعمال (السائل) لمن يَسأل الناس أو يكثر السؤال مقابل (سئّال) التي أوجبها الحريري[4] بسبب ثقل الهمزة ثم زيادة ثقلها بالتضعيف لما لا داعي له ولا موجب لحمل الناس على النطق بها مضعَّفة[5].

---

(١) في التصحيح اللغوي ص٨٥. وينظر ص٧٨ في ترجيح لفظ (الشُرفَة) على (الروشن).

(٢) درة الغواص: ١٩٨ و١٩٩.

(٣) في التصحيح اللغوي ص٧٢. وينظر ص٧٩ في ترجيح لفظ (الشرفة) على (الجناح).

(٤) درَّة الغواص: ٨٨.

(٥) في التصحيح اللغوي ص٥١.

ومثلها اختيار (الشُّرفة) لأنَّها أخفُّ من (المستشرف)[1].

واختيار لفظ (الرَّجعي) بفتح الراء لما فيه من الخفة (ما يفسِّر رسوخه في الاستعمال دون الرُّجعي، بضم الراء، والرُّجوعي، بدليل شيوعه على ألسنة الناس، إذ غَدَا مِن المصطلح السياسيِّ الثابت... ولا وجه للعدول عن الأخفِّ الثابت الفاشي بين الناس إلى الأقلِّ)[2].

ولم ينس المؤلف ما للسياق من أثر في التفسير الصحيح للفظ. فقد عزَّز به أدلَّة أُخرى.

من ذلك إشارته إلى أنَّ المعجمات تفسِّر (التواتر) بالتتابع فيُستعملان بمعنىً. ومعرفةُ ما بينهما من فرق دقيق مرهون بالسياق الدالِّ عليه[3].

ومثل هذا لفظا (بصُر وأبصَر) فكل منهما، على ما دلت عليه النصوص، بمعنى ما يُدْرَكُ بالعين وما يدرك بالذهن، والشأن في ما بينهما من فرق دقيق مرتهن بالسياق وبمضامَّة المجاز إلى كل منهما[4].

---

(١) في التصحيح اللغوي ص٧٧.

(٢) في التصحيح اللغوي ص٨٢.

(٣) في التصحيح اللغوي ص٣٣.

(٤) في التصحيح اللغوي ص٤٨. وينظر ص٥٩ في إجازة تركيب (نعمَ مَن مدحتَ) وص١٠١ في إجازة لفظ (يتفانى) بمعنى (يفنى).

وللجانب الاجتماعي والنَّفْسي أثر في إقرار اللفظ؛ فمما فسَّره على وفق ذلك جوازُ إطلاق لفظ (سائل) للمحتاج الذي يكثر من السؤال دون (سَئَّال) الذي أوجبه الحريري[1] بل تقديمه عليه؛ لما في (سائل) من اللطف معه، إذ يوصف بما يوصَف به الآخرون من السائلين، ولا يكون عَلَما عليه، ولاسيما إذا كان مدفوعاً للمسألة بدافع شدَّة الحاجة أو لعائق في نفسه أو بدنه[2].

ويستحسن الدكتور الحسون زيادة الفاء مع (حَسْب) في قول أبي حيان التوحيدي: (ولما كانت الأُمور ملتبسة بالدين والدُّنيا لم يجزْ للعاقل الحصيف والمدبِّر اللطيف أن يعمل التدبير بها من ناحية الدين فحسب ولا من ناحية الدنيا فقط)[3]. قال: (ولعلّك قد عراك شيء من الأنس بحسن التوافق بين (الدين فحسب) و(الدنيا فقط) وهو ما لا تحظى به لو كانت العبارة (الدين حسب) و(الدنيا فقط)، فالنبوة فيه حاصلة، والجفوة عليه بادية)[4].

قال هذا خلافاً لمن منع إدخال الفاء على (حَسْب).

---

(١) درة الغواص: ٨٨.

(٢) في التصحيح اللغوي ص٥١. وينظر ص٩٩ في ترجيح استعمال (الشذوذ الجنسي) بدلاً من (الانتكاس النوعي).

(٣) الإمتاع والمؤانسة، للتوحيدي ٢/ ١١٧ نقلاً من (في التصحيح اللغوي) ص١٦٦

(٤) في التصحيح اللغوي ص١٦٦.

يتضح مما تقدم أن الدكتور الحسون ولج ميدان التصحيح وتصحيح التصحيح وقد أحكم العُدَّة، وخبر قواعد العربية، وبصُر بنحوها وصرفها، ونظر في معجماتها فأمكنه ذلك من الاستدراك في الصيغ ودلالات الألفاظ وضوابط الإعراب، وتمكن من الاستعانة بقواعد الاستدلال وبالعللِ التي غاب أكثرها عن بال المصحِّحين، وكان يستعينُ أحياناً بأكثرها في المسألة الواحدة إذا اقتضى الأمر، على ما مرَّ من الأدلة وأمثلتها، أو يختصر الدليل لأنَّه قائم على إصلاح وَهْم المصحح إذا وقع في خطأ ظاهرٍ مخالفٍ لقواعد اللغة ودلالة المعجم وضوابط الصرف والنحو الصريحة المجمع عليها[1].

وأمكنه هذا من أن يكونَ قسمٌ من عباراته قواعدَ في الأُصول. ومن أمثلتها الآتي:

- القلب والإبدال لا يغيِّران من صورة الفعل في حالي التعدية واللزوم[2].
- العدل {لا} يوجب الاستغناء عن المعدول عنه[3].
- الاكتفاء بأحد معاني اللفظ لا يعدُّ وهماً إذا كان

---

(١) ينظر الصفحات ٣١ و٥٢ و٥٦ و٦١ و٧٢ و٨٣ و٨٩ و١١٤.

(٢) في التصحيح اللغوي ص٤٥.

(٣) في التصحيح اللغوي ص٦١.

مستعملاً على الوجه الصحيح[1].

- أن يكون الثلاثي بمعنىً محدَّد لا ينفي أن يكون للمضعَّف منه معنىً آخرُ بعيدٌ منه[2].

- وجودُ ما هو أعلى لا يمنع من استعمال ما هو دونه مع وجود الدليل على صحته[3].

- الألفاظ تكتسب بالشيوع قوة وترجيحاً[4].

- تَخْطيءُ الصحيح إنما هو بمنزلة استعمال الخطأ؛ لأنَّ كلا منهما مخلٌّ باللغة مسيء إليها[5].

ويتجاوز أحياناً إجازة الممنوع إلى الحكم بوجوبه لتوفر الدواعي. وقد ورد هذا في ثلاثة مواضع أُسجل خلاصتها في الآتي لأهميتها:

الأوَّل: يمنع المصححون تكرير (بين) في مثل (المال بين زيد وبين عمرو) والصواب عندهم حذف الثانية. ويرى المؤلف أن تكريرها جائز. وقد يكون واجباً (إذا طال الفصل مضافةً إلى

---

(١) في التصحيح اللغوي ص٧٢.

(٢) في التصحيح اللغوي ص٨٩.

(٣) في التصحيح اللغوي ص١٥٦.

(٤) في التصحيح اللغوي ص١٥٨.

(٥) في التصحيح اللغوي ص١٨٧.

الاسم الظاهر إذا تخلل الكلام عطفٌ قبل العطف عليها كما في قولنا: لسنا نرى ما يحول دون التوفيق بين هذا المذهب الذي تأيد من الدلائل والشواهد التي تحمل على قبوله وإقراره وبين ما ذهب إليه الآخرون بالحجج التي استدلوا بها)[1].

الثاني: يمتنع ربط الجواب بعد (لَئِن) بالفاء بناءاً على ما تُقَرره القاعدة النحوية التي مؤداها: إذا اجتمع الشرط والقسم فالجواب للمتقدم. وفي (لَئِن) القَسَمُ هو المتقدِّم باللام الموطئة له، فلا يُربط جوابه بالفاء لأنَّها تَربط جواب الشرط.

وصرَّح أنَّ الربط بالفاء يكون لازماً حين يطول الفصل بين (لَئِن) والجواب، أو حين يكون الجواب المتأخر مما لا يقترن باللام إذا كان منفياً، كقولنا: (لَئِن انحرفت عن السبيل القويم في سلوكك مع الناس ولم يَزَعْك وازع من ضمير أو دين ومضيت سادراً في غيِّك فلست بواجد لك ناصراً أو مُعيناً منهم)[2].

الموضع الثالث: منع المصحِّحون إدخال (ال) على (بعضٍ وكلٍ) فأجاز ما منعوا، وزاد أنَّه (يلزم ذلك في مواضع؛ حينما يكون مدارُ الكلام لفظة "بعض" أو لفظة "كلّ" فلا بُدَّ حينئذ من تعريفهما لسبق ذكرهما... كذلك يلزم تعريفهما بـ "آل"

(١) في التصحيح اللغوي ص٣٣.

(٢) في التصحيح اللغوي ص١٤٤.

حينما يكون المراد بيان مدلول كلٍّ منهما)[1].

هذه السجايا التي تميَّز بها الكتاب، المتمثلة في النظرات الدقيقة، المستندة إلى قواعد التأصيل لا تمنع إيراد ماله حاجة إلى التقويم لعلَّه يزيد شيئاً من منافعه. فمن ذلك:

<u>**أولاً:**</u> الأمثل عند المؤلِّف في قولهم: (لسنا بحاجة إلى ذلك) هو: (ليست بنا حاجة)[2].

والذي وجدته لدى الفصحاء هو حرف اللام في موضع الباء. والأصل في التركيب أن تقع اللام مع مجرورها خبراً عن لفظ (حاجة) أو يقعا خبرَ ناسخٍ قبلهما، ويتعلَّق بلفظ (حاجة) مجرور آخر بالباء أو (إلى) أو بـ (في) فيصير التركيب (ليس لنا حاجة بذلك، أو: إلى ذلك، أو: في ذلك). والأكثر أن يتقدم ما يتعلق بـ (حاجة) عليها فيقال: (ليس لنا بذلك أو إلى ذلك أو في ذلك حاجة). وقد يحذف المتعلَّق.

والشاهد عليه كثير تكرَّر منه في أوَّل (الجزء السابع) من (صحيح البخارى) فقط النصوص الآتية:

الأول: عن علقمة رضي الله عنه قال: (كنت مع عبدالله [ابن عمر] فلقيه عثمان بمِنىً فقال: يا أبا عبد الرحمن إنَّ لي إليك

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٩.

حاجةً. فَخَلَيَا، فقال عثمان: هل لك يا أبا عبد الرحمن في ان نزوجك بكراً تذكرك ما كنت تعهد؟ فلما رأى عبد الله أنْ ليس له حاجةٌ إلى هذا أشار إلي فقال: ياعلقمة....) [1].

الثاني: عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: (..فقام رجلٌ من أصحابه فقال: يارسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوِّجْنيها) [2]

الثالث: قال أنس بن مالك رضي الله عنه: (جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت: يا رسول الله، ألك بي حاجة؟) [3].

الرابع: في تفسير قول الله تعالى: ﴿ولا جُناح عليكم فيما عرَّضتم به من خِطبةِ النساء أو أكننْتم في أنفسكم﴾ [4] (قال عطاء: يُعرِّض ولا يبوح، يقول: إنّ لي حاجةً وأبشري) [5].

الخامس: عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه (أنَّ امرأة أتت النبيَّ صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال:

---

(١) صحيح البخاري ٧/ ٣. وتكرر التركيب في هذا النصّ ثلاث مرات حذف، في الثانية لفظ (حاجة).

(٢) صحيح البخاري ٧/ ٨. وينظر ٧/ ١٩ و٢١ و٢٢.

(٣) صحيح البخاري ٧/ ١٧.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٣٥.

(٥) صحيح البخاري ١٨/٧.

مالي اليومَ في النساء من حاجة)[1].

ثانياً: خطَّأ الحريريُّ تكرير (بين) في قولهم (المال بين زيد وبين عمرو)[2] فعقَّب عليه الدكتور الحسون قائلاً: (وهو محقٌّ فيما نبه عليه؛ فهذا موضع لا يحسن فيه تكرير"بين")[3].

ولكنَّه أفاض في إيراد النصوص على جواز تكريرها، وجعله لازماً إذا طال الفصل بينها وبين الأُولى، واحتج بواحد وعشرين شاهداً من النثر وستة وعشرين من الشعر.

فكيف يحقُّ للحريري تخطئة ما تؤيِّدُه هذه الشواهد؟ وكيف يُعطيه الحقَّ في المنع وقد أورد سبعة وأربعين شاهداً تكررت فيها (بين) مضافة إلى الاسم الظاهر وهو الذي أجاز ما يؤيده شاهدٌ وشاهدان؟

وشبيه بهذا أنَّه أثبت بالأدلَّة والشواهد جواز إضافة لفظ (نفس) إلى ما يصلح أن يكون توكيداً له في مثل قولنا: (نظرت في نفس الأمر) ثم ما لبث في آخر المسألة أن يستثني من الجواز ما لا مبرِّرَ له ولا حاجة تدعو إليه فيقول: (وإذا شئنا أن نمنعَ فالأَولى أنْ يقتصر المنعُ على إضافتها إلى العاقل تحاشياً لما قد

---

(١) صحيح البخاري ٧/ ٢٤. وفي نسخة من البخاري: بالنساء.

(٢) درَّة الغواص: ٦٠.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ٣٣.

ينشأ من اللبس، وإباحةُ إضافتها إلى ما تؤكده في غير ذلك)[1].

أقول: ولا لبس ينشأ من مطلق إضافتها. والسياق كفيل في إيضاح ما يرمي إليه المتكلم.

ومثله أيضاً تعقيبه على كلام الدكتور مصطفى جواد: (قل: نقص المبلغ ثلاثة أفلس أو أربعة أفلس ... ولا تقل في الفصيح: ثلاثة فلوس ولا أربعة فلوس)[2]. إذ يقول: (نَعَمْ، وهو محقٌّ في ذلك لأنَّ من المناسب استعمالَ جمع القلّة مع العدد القليل وجمع الكثرة مع العدد الكثير)[3].

لكنَّه يورد عليه بعدُ شاهداً من القرآن وآخر من شعر عمر بن أبي ربيعة اشتملا على إضافة العدد المفرد إلى صيغة جمع الكثرة مع توفر جمع القلة منهما، ثم يقول: (إلا أنَّ الحجة الملزمة والتي هي أقوى ها هنا إنَّما هي الشاهد القرآني، فهو كثير وإن كان واحداً)[4].

فكيف يكون محقّاً من يخطّئ صيغةً ورد مثلها في القرآن الكريم؟

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٢٩.

(٢) قل ولا تقل ص ١٧٤.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ١١٧.

(٤) في التصحيح اللغوي ص ١١٧.

ثالثاً: أنكر الدكتور الحسُّون على الأُدباء استعمال التركيب المتضمن عطفاً على المضاف قبل استكمال المضاف إليه في مثل: (نظرت في أغراض وشعر المتنبي) إذ رأى أنَّه (لابدَّ من التشدُّد بمنع هذا الضرب من التعبير في الأساليب الأدبية ... فهي صياغة نابية في هذا المقام ... فيلزم لذلك تخطئتها وإنكارها وتبرئة الأساليب الأدبية واللغوية منها لمخالفتها ما تقرَّر فيها من أحكام اللغة)[1].

وأحسب هنا تضييقاً للتعبير في غير مكانه؛ فالتركيب عربي صحيح يؤيده جمهور من العلماء اللغويين، ونصوصٌ فصيحةٌ قال فيها المؤلف الفاضل: (ومثل هذا وارد في كلام العرب نثراً وشعراً)[2].

وقد عدَّ الخليل بن أحمد وسيبويه التركيب من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأجازاه في الشعر، وذكرا له شاهداً قولَ الأعشى[3]:

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ٢٤.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٤٣.

(٣) الكتاب ١/ ١٧٩ و١٦٦/٢. والرواية في ديوان الأعشى ص ١٥٩:

ولا براءة للبري ء ولا عطاءَ ولا خُفاره

إلا عُلالة أو بُدا هةَ سابح نَهد الجُزاره

يلي هذين أربعةُ أبيات بعدها:

لسنا نقاتل بالعصيِّ ولا نرامي بالحجاره

ولا نقاتـــــل بالعـــــصيِّ

ولا نرامـــــي بالحجـــــاره

إلا علالـــــة أو بُـــــدا

هــة قــارح نهـدِ الجُــزاره[1]

ثُمَّ قال سيبويه: (و يجوز في الشعر على هذا: مررت بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمَّ ... وقال الفرزدق[2]:

يـامَن رأى عارضـاً أُسـرُّ بـه

بين ذراعَي وجبهة الأسد)[3].

وأجازه علي بن حمزة الكسائي وأبو زكريا الفرَّاء ت٢٠٧ هـ وجعلاه من باب حذف المضاف إليه من الأوَّل لدلالة الثاني عليه. وقال أبو بكر بن الأنباري ت ٣٢٨ هـ : (قال هشام[4]: حكى الكسائي عن العرب: اللهمَّ صلِّ على محمد كأفضل وأطيب ما صليت على نبيٍّ من أنبيائك، على معنى: كأفضل ما صليت

(١) العُلالة: البقية من الشيء. البُداهة: المفاجأة. نهد الجُزاره: ضخم القوائم. يعني: لا يكون بيننا إلا مفاجأةُ فرسٍ طويلِ العنقِ والقوائمِ يستنفد القتالُ العُلالةَ الباقية من نشاطه.

(٢) ديوانه ١/ ٢١٥. وهو بيت مفرد منقول من كتاب سيبويه.

(٣) الكتاب ١/ ١٨٠. العارض: السحاب يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان. جبهة الأسد أربعة كواكب. وهي جميعاً من أنواء العرب.

(٤) هو هشام بن معاوية الضرير ت ٢٠٩ هـ.

وأطيب ما صليت، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأوَّل ... قال الفراء: وزعم الكسائي أنه سمع: برئت إليك من خمسِ وعِشري النخَّاسين، على معنى: من خمس النخاسين وعشري النخاسين، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول)[1].

واحتج الفراء لهذا التركيب ببيتي الأعشى والفرزدق المتقدمين ثم قال: (وسمعت أبا ثروانَ العكليَّ يقول: قطع الله الغداةَ يدَ ورجلَ مَن قاله. وإنَّما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان، مثل اليدِ والرجلِ. ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهم، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصرِ. ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل الدار والغلام، فلا تجيزنَّ: اشتريت دارَ أو غلامَ زيد، ولكنْ عبدَ أو أمةَ زيدٍ، وعينَ أو أُذنَ، ويدَ أو رجلَ، وما أشبهه) [2].

ولم يمنع المبرد هذا التركيب وعدَّه من باب حذف المضاف إليه وشبه به قولهم: ياتيمَ تيم عَديٍّ، بالنصب[3] وكذا جار الله الزمخشري ت ٥٣٨هـ رأى أنه على حذف المضاف إليه من الأول[4]. وأجازه جمال الدين بن مالك الذي احتجَّ له بالشعر ثم

---

(١) المذكر والمؤنث ص ٥٩٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٢١.

(٣) المقتضب ٤/ ٢٢٧ ـ ٢٢٩ أي نصب (تيم) الأول.

(٤) المفصَّل في النحو ص ٤٢.

قال: (ولا يختصُّ هذا النوع من الاستعمال بالشعر بل يجوز في النثر)[1]. وصرح به في باب الإضافة من (الألفيَّة) فقال[2].

ويحـذف الثانـي فيبقـي

كحالـه إذا بـه يتـصل

بشرط حذفٍ وإضافةٍ إلى

مـثلِ الـذي لـه أضـفت أوّلا

وتابعه شرَّاحها، واعتمدوا شواهده. ومن هؤلاء: بدر الدين بن مالك ت ٦٨٦ هـ[3] وحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩هـ[4] وابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ[5].

وهذا الفصل أو قل الحذف من الأوَّل صار مأنوساً منتشراً استعماله في عصرنا، نتحدث به ونكتب. وما ذلك إلا لسهولته وإيجازه، وتؤيده النصوص الفصيحة المذكورة آنفاً ونصوص أُخرى أذكرها في الآتي:

- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (ما مَسَسْتُ حريراً

---

(١) شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٤.

(٢) متن الألفية ص ٢٨.

(٣) شرح الألفية ص ١٥٧.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٧١.

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٢٧١.

ولا ديباجاً ألينَ من كفِّ النبي صلى الله عليه وسلم. ولا شمَمْتُ ريحاً قطُّ أو عَرفاً قطُّ أطيبَ من ريح أو عَرف النبي صلى الله عليه وسلم)[1].

- قالت أسماء بنت عُميس رضي الله عنها: (وكنا في دارٍ أو أرضِ البُعَداءِ البُغضاءِ بالحبشة)[2].

- وقال مجاهد بن جُبير رضي الله عنه: (يقال: أبين من فَرقِ وفَلَقِ الصبح)[3].

- وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: (هلك أبي وترك سبعَ أو تسعَ بناتٍ)[4].

- وأنشد ابن مالك قول الراجز[5]:

قبلَ وبعدَ كلِّ قولٍ يُغتنم
حمدُ الإلهِ البرِّ وهابِ النِّعم

- وأنشد قول الشاعر[6]:

(١) صحيح البخاري ٤/ ٢٣.

(٢) صحيح البخاري ٥/ ١٧٥.

(٣) صحيح البخاري ٦/ ٢٢٣.

(٤) صحيح البخاري ٨/ ١٠٢.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١١٢. وينظر: ارتشاف الضَّرب، لأبي حيان ٢/ ١٥٧.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ١١٣، وشواهد التوضيح والتصحيح من ٩٣.

أمـامَ وخلـفَ المـرء مـن لطـف ربِّـه

كوالئُ تـزوي عنه مـا هو يحذر

- وأنشد قول الشاعر[1]:

سـقى الأرضـين الغيثُ سهلَ وحزنَها

فنـيطت عـرى الآمـال بالـزرع

- وأنشد قول الشاعر[2]:

نعـيمُ وبـؤسُ العـيشِ للمـرء مـنهما

نـصيب ولا بـسطٌ يدوم ولا قبَضُ

رابعـاً: قـال الدكـتور مـصطفى جـواد: (قـل بالإضـافة إلى الشيء، أي بالنسبة إليه والقياس عليه. ولا تقل: بالإضافة إليه بمعنى زيادةً عليه ومضافاً إليه)[3]. ثم ساق نصوصاً تؤيد المعنى الذي قصده.

وعقّـب الدكـتور الحـسون علـيه بحـديث أكّـد فـيه أنّ (بالإضافة إليه) قد يفيد (الزيادة) قال في أوله: (وقد شاع في أساليب المحدثين الأُدباء والباحثين استعمال "أضاف" بمعنى "زاد" .... وإن كـان المحقّقـون والمدقّقـون الـذين يُفـزع إلـيهم لتمييـز

(١) شرح التسهيل ٣/ ١١٤، وشواهد التوضيح ص ٩٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١١٥.

(٣) قل ولا تقل ص ١٠٤.

الصحيح من الخطأ ينكرون هذا الاستعمال أشدَّ الإنكار ائتماما بما نبَّه عليه الدكتور مصطفى جواد)[1]:

أقول: لم ينكر الدكتور مصطفى جواد (استعمال "أضاف" بمعنى "زاد"). فكيف يأتم هؤلاء بما لم يقل؟ وأراه بريئاً مما نُسب إليه.

وحين تكشَّف للدكتور الحسُّون (أنَّ "أضاف" بمعنى "زاد" إنما هو مما أخلت به معجماتنا) شرع في إيراد ما توفر لديه من نصوص ورد فيها ما يسدُّ هذا الخلل، فذكر شاهدين اشتملا على لفظ (نضيف) و(أضاف) ليردفهما بقوله: (وقد توالى بعد ذلك استعمال "أضاف" بمعناه الذي أنكره الدكتور مصطفى جواد في أساليب العلماء)[2].

وأكرِّر القول إنَّ الدكتور مصطفى لم ينكر "أضاف" بمعنى "زاد" لأنَّ صيغة العبارة التي صحَّحها هي (بالإضافة إلى) ليس غير.

ثم بعد إيراد الدكتور الحسون مثالين آخرين لأبي الفتح بن جنِّي اشتملا على (يضاف) و(مضافاً) يكرِّر نقده قائلاً: (وإذا كان الدكتور مصطفى جواد قد اتخذ مما جاء في نصٍّ لأبي

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٠٢. ١١٢.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ١٠٣.

حيان التوحيدي حجة لاستعمال "بالإضافة إليه" بمعنى "بالنسبة إليه" في معرض إنكاره لاستعماله بمعنى "زاد عليه" فإنَّا قد وجدنا أنَّ أبا حيَّان نفسه يستعمل "أضاف" بمعنى "زاد")[1].

ومع ما ... "بالإضافة إليه) و(أضاف) من اختلاف لايسوِّغ الاعتراض يستمر الدكتور الحسون في ذِكر نصوص بلغت تسعة عشر ضمَّت الصيغ (أُضيف ومضافاً وأضاف وانضاف، وينضاف) وليس فيها (بالإضافة إلى) ما عدا واحداً هو قول ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ: (والشعراء من المتقدمين بالإضافة إلى مَن ليس بشاعر جزء من أُلوف)[2].

وابن سنان لا يعني هنا (الزيادة) إنَّما يعني ما رآه الدكتور مصطفى جواد من معنى (بالنسبة إلى مَن ليس بشاعر).

ويستطرد الدكتور الحسون وهو يتحدث عن (انضاف) فيورد مثيلاً لصيغتها لفظَ (انخرط) ونظيرَها لفظَ (انضمَّ) ليسلمه التمثيلُ عليهما إلى القول: (ومن الطريف أنَّ الدكتور مصطفى جواد مع إنكاره استعمال "أضاف" بمعنى "زاد" يفاجئنا هو باستعماله بهذا المعنى في ثلاثة مواضع من كتابه "قل ولا تقل")[3].

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ١٠٤.

(٢) سرُّ الفصاحة ص ٢٧٦.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ١١٠.

والمواضع الثلاثة ورد فيها لفظ (يُضاف إلى) مرَّتين، و(نضيف إلى) مرَّة. وأزيدُ أنا موضعاً رابعاً هو لفظ (مضافاً) سجله مصطفى جواد في أوَّل مسألتنا هذه حين قال: (ولا تقل بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافاً إليه).

ومع تكرار ما نسبه إلى الدكتور مصطفى جواد تابع المؤلِّف القول: (وليس الدكتور مصطفى جواد رحمه الله بدعاً في ذلك؛ فقد وقع عدد من اللغويين من أسلافه فيما وقع فيه؛ إذ ينكرون استعمالاً ويخطئونه ثم تجده في ما يكتبون)[1]. ويذكر نصوصاً عمَّن وقع عليهم هذا القول، ومنهم: اسماعيل الجوهري ت٣٩٧هـ، وعبد الرحمن بن الجوزي ت ٥٩٧هـ والفيروز آبادي ت٨١٧ هـ، ومحمد مرتضى الزَّبيدي.

خلاصة القول في المسألة أنَّ عبارة الدكتور مصطفى جواد محدَّدة، وهي أنَّ (بالإضافة إلى الشيء، أي: بالنسبة إليه والقياس عليه) ليست (بمعنى زيادةً عليه ومضافاً إليه). والنصوص التي ساقها تؤيد كلامه، وما لم يذكره منها أكثر. والدكتور الحسون لم يقدم في اعتراضه شاهداً على استعمال (بالإضافة إلى الشيء) بمعنى (زيادة عليه) وإنَّما أثبت صيغاً فعليَّة واسميَّة مفردةً لا صلة لها بمنطوق التركيب، وهي

---

(١) في التصحيح اللغوي ص ١١٠.

(أضاف، نضيف، أُضيف، يُضاف، انضاف، ينضاف، مضافاً)، ونسب مرَّات إلى الدكتور مصطفى جواد (إنكاره استعمال "أضاف" بمعنى "زاد") الذي لم يصدر عنه؛ إذ ليس له حديث عن هذه الصيغة، وقد تقدم أنَّه هو نفسه استعمل لفظ (يضاف إلى)، و(نضيف إلى) بمعنى (الزيادة) في كتابه (قل ولا تقل)، وجعل لفظ (زيادةً عليه) بمعنى (مضافاً إليه) وقرنها في جملة واحدة وهو يصحِّح التركيب في مسألتنا نفسها فقال: (ولا تقل بالإضافة إليه بمعنى زيادة عليه ومضافاً إليه) فهل وصل به الأمر إلى أن يبيح لفظاً ويخطئه في جملة واحدة؟ علاوة على أنه أقرَّ وهو يتحدث عن الموضوع بأنّ (شواهد استعمال "إضافةً" بغير باء لأداء المعنى المراد متعارَفَة. منها ما ورد في كتاب "الحوادث" في أخبار سنة ٦٣٩هـ قال مؤلفه: وفيها رُدَّ النظر في نهرَيْ المَلِك وعيسى إلى حاجب باب النوبي تاج الدين علي بن الدوامي إضافةً إلى ما يتولاه من أمر الشرطة والعمارة. وورد في حوادث سنة ٦٨٧ هـ: وفيها رُتِّب نجم الدين محمد بن أبي العزِّ مدرساً بالنظامية... إضافة إلى القضاء. وهذا التعبير وإن كان مولَّداً فهو قريب من الجملة التي أُفسدت باستعمالها لغير معناها)[1].

ويُشبه هذا، أعني النسبة إلى الدكتور جواد ما لم يصدر عنه، التعليقُ على قوله: (قل هادَنَه على وَفْق شروط، ولا تقل:

---

(١) قل ولا تقل ص١٠٥.

هادنة وَفْقَ شروط)[1] فانَّه بعد الشواهد التي ساقها الدكتور الحسون تأييداً لجواز حذف (على) قال: (ولسنا نرى فيها وجهاً لتقييد استعمال "وَفْق" بحالة إعرابية واحدة وهي جرُّة بحرف جرٍّ واحد، فهو مصدر متصرف صالح لأن يأتي مرفوعاً ومنصوباً على المصدرية أو على الحالية أو على غير ذلك أو أن يُجر بغير "على" من حروف الجرّ)[2].

وبعد تأييده بأقوال العلماء والأُدباء قال: (نخلص من هذا كلّه إلى القول إنَّ استعمال "وَفق" منصوباً ليس خطَأً كما قال الدكتور مصطفى جواد، وإنّما الخطأ هو تقييده بحالة إعرابية واحدة هي جرُّه بحرف جرٍّ واحد، إذ هو مصدر متصرف شأنه في ذلك شأن المصادر المتصرّفة الأُخرى في ما يجري عليه من وجوه الإعراب)[3].

وأفهم من هذا أنَّ الدكتور مصطفى جواد اوجب قصر استعمال (وَفق) مجرورة بـ(على) حسبُ، ولا يجيز غيره. وهو غير صحيح، فانَّ في حديثه عن المسألة نفسها استثناءاً ممَّا قَرَّره، وتفريقاً بين استعمالين. فقد عقَّب على تصحيحه المتقدم بعد الأمثلة قائلاً: (أمَّا استعمال "الوَفق بغير حرف جرٍّ فله موضع آخر

---

(١) قل ولا تقل ص٧٠.

(٢) في التصحيح اللغوي ص ٩٣.

(٣) في التصحيح اللغوي ص ٩٥.

ومعنىً آخر؛ يقال: كَسْبُ فلانٍ وَفقُ عيالهِ. أي: قَدْر كفايتهم لا فضلَ فيه، و: هـذا المقـدارُ مـن المـال وَفْقٌ لكثرةِ حاجاتهم. وقال سُويد بن كراع العكلي:

وإن كـان ذ [illegible] فَهْـيَ نـار بملتقـىً

مـن الـريح تشبيها وتصفقها صفقا

لأمٍّ علـــيٍّ أو قـــدتها طماعـــة

لأوبـة سَـفْرٍ أن تكـون لهـم وَفْقـا

.... ومـصداقُ الـصحَّةِ في اسـتعمالِ "الوَفْـق" المجـرورِ بـ"على"هـو أن يجـيء بمعنـى "علـى حَسْب كـذا وبحَسْب كـذا" واستعمالِ غيرِ المجرورِ أن يأتي بمعنى "قَدْر ومقدار")[1].

فالدكتور جواد لم يقيِّد (الوَفْق) بحالة إعرابية واحدة، ولم يخطئ استعماله منصوباً. كيف وقـد أَتَـى بأمـثلة فـيها اللفـظ مرفوعاً مرَّتين على أنَّه خبرُ المبتدأ ومنصوباً مرَّة ثالثة؟

<u>خامساً:</u> وقـع في الكـتاب أخطـاء قلـيلة لم أجـد حاجـة إلى التنبيه عليها مـا عـدا أربعةً يترتـب علـى بقائهـا مخالفةٌ علمية أو نـسبةُ قـول إلى مَـن لم يقلـه. ومواضـع هـذه الأخطـاء وردت في الآتي:

---

(١) قل ولا تقل ص ٧١. ٧٢.

١ - جاء في صفحة ١١٦ نقلاً عن الدكتور مصطفى جواد: (قل نقص المبلغ ثلاثة أو أربعة أفلس). والصواب هو: (قل نقص المال ثلاثة أفلس أو أربعة أفلسٍ)[1] بإثبات (أفلس) الأُولى؛ لأنَّ سقوطها يؤدي إلى العطف على المضاف قبل استكمال المضاف إليه، وهو ممنوع لدى الدكتور الحسون في الأساليب الأدبية واللغوية.

٢ - في ص ١٥٦ نفى الدكتور الحسون ورود (فعَّل) المضعَّف من الفعل (عمّم) بمعنى جعله عاماً في معجماتنا ثم أتبع ذلك قائلاً: (ففي التاج: يقال: معمم، إذا كان يعم الناس ببرِّه وفضله ويعمهم). والصواب هو: (يُقال: مِعَمٌّ مِلَمٌّ إذا كان يعمُّ الناس ببرِّهِ وفضله ويلمهم)[2].

وبقاء (معمم) محرَّفاً يثبت ما نَفَى ورودَه في معجماتنا، فيصير استناداً إلى تلك العبارة حجةً على جواز قولهم: عمَّم تعميماً فهو مُعَمَّم، بمعنى: جعله عاماً، وهو ممَّا منعه المصححون.

٣ - نقل في ص ١٦٧ قول بهاء الدِّين الإربلي ت ٦٩٢هـ: (ولو تصدَّى متصدٍّ لذكر هذا النَّمط فحسْب لملأبه بطون

---

(١) قل ولا تقل ص ١٧٤.

(٢) تاج العروس (عمم) ٨/ ٤٠٩.

الدفاتــر، واســتنفد بــه أنفــاس المحابــر)[1]. والــصواب (أنقـاس) بالقـاف المثنّاة، جَمْعُ (النِّقْس) وهو الذي تمدُّ به الـدَّواة ويكـتب بـه.والتـصحيف هـنا يكثـر وروده لـدى الـ ب لغــرابة اللفــظ. وقــد خفــي علــى محقّقــي (التّذكرة) الأمرُ فسجلاه بالفاء أيضاً.

٤ - ثـبت في ص ١٦٣ و١٦٤ نـسبةُ كـتاب (الإيـضاح في علل الـنحو) إلى ابـن خالـويه ت ٣٧٠هـ. والـصحيح أنّـه لأبـي القاسم الزجّاجي ت ٣٣٧هـ.

وبعدُ فمـع هـذه الملاحـظ يبقـى كـتاب (في التـصحيح اللغـوي والكـلام المباح) حلقـة محكمـة في سلسلة المؤلفات التي صنفها العلمـاء وهـم يبغون تنـزيه اللغـة الكـريمة مـن كلِّ كَدَرٍ يَشوبـ صفاءها وإنصافَ الصَّحيح منها وتبرئته من شُبهَة الخطأ.

---

(١) التذكرة الفخرية ص٤٠.

المصادر

- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق الدكتور أحمد النمَّاس، القاهرة ١٩٨٧.
- الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، صبحي البصَّام، بغداد ١٩٧٧.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق أحمد صبحي فرات، استانبول ١٩٧٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٥) بيروت ١٩٦٦م.
- البلاغة والتطبيق، الدكتور أحمد مطلوب والدكتور كامل البصير، بغداد ١٩٨٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزَّبيدي ت١٢٠٥هـ، مصر ١٣٠٦هـ.
- التذكرة الفخريَّة، بهاء الدين الإربلي ت٦٩٢هـ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم صالح

الضامن، بغداد ١٩٨٤م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهـ ١٩٧٦م.

- الجنَى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق طه محسن، الموصل ١٩٧٦.

- الخصائص، أبو الفتح بن جنّي ت٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار مصر ١٩٥٢.

- دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، بغداد ١٩٨٧.

- درّة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم الحريري ت٥١٦هـ، ليبزيك ١٨٧١م.

- ديوان الأعشَى: ميمون بن قيس، تحقيق الدكتور محمد محمد حسين، مصر ١٩٥٠.

- ديوان حسان بن ثابت (شرح عبد الرحمن البرقوقي) مطبعة السعادة بمصر (ب.ت).

- ديوان ذي الرمّة، نشره كارليل مكارثي، كمبرج ١٩١٩.

- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب

الإسلامي (ب. ت).

- ديوان الفرزدق (شرح عبد الله الصاوي)، مصر ١٩٣٦م.

- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٩٦٥.

- سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني، تحقيق مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين (جـ١) القاهرة ١٩٥٤.

- سرُّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي ت٤٦٦هـ، (شرح عبد المتعال الصعيدي) القاهرة ١٩٦٩.

- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك ت٦٨٦هـ، بيروت ١٣١٢هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل ت٧٦٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط١٤) القاهرة ١٩٦٤.

- شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك ت٦٧٢هـ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، بيروت ٢٠٠١م.

- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ت٩٠٥هـ (مع حاشية ياسين العليمي) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة

(ب. ت).

- شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، جمال الدين بن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد ١٩٧٧.

- شعر الراعي النميري، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، بغداد ١٩٨٠.

- شعر النابغة الجعدي، دمشق ١٩٦٤.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، بغداد ١٩٨٥.

- صحيح البخاري، القاهرة ١٣٧٧هـ.

- صحيح مسلم (بشرح النووي) نشره محمد محمد تامر(جـ٩) القاهرة ١٩٩٩.

- في التصحيح اللغوي والكلام المباح، الدكتور خليل بنيّان الحسون، عمّان ٢٠٠٦.

- قل ولا تقل، الدكتور مصطفى جواد، نشره عبد المطلب صالح، (من دون زمان الطبع ومكانه).

- الكتاب، سيبويه ت١٨٠هـ تحقيق عبد السلام هارون(جـ٢) القاهرة ١٩٦٨.

- متن الألفيَّة، جمال الدين بن مالك (طـ٤) القاهرة (ب.ت).

- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي ت٦٦٦هـ، مصر ١٩٥٠.

- المذكّر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري ت٣٢٨هـ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، بغداد ١٩٧٨.

- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء ت٢٠٧هـ، تحقيق محمد علي النجَّار، (طـ٢) القاهرة ١٩٦٦.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق ١٩٦٤.

- المفصَّل في النحو، جار الله الزمخشري ت٥٣٨هـ، كريستيانيا ١٨٤٠م.

- المقتضب، أبو العباس المبرد ت٢٨٥هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥هـ.

- نظرات في أساليب التعريب (مقال) الدكتور كاصد ياسر الزيدي، مجلة (التعريب) دمشق: العدد ٢٧ سنة ٢٠٠٤م.

- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري ت٢٠٥هـ، (طـ٣) بيروت ١٩٦٧.

الفهرس